عنوان البحث: أوقاف النّساء في طرابلس بين الواقع والمأمول

اسم المؤلّفة: غنى أحمد عيواظة

اسم الجامعة : جامعة الجنان، طرابلس-لبنان، السّنة الثّانية مرحلة الدّكتوراه في الفقه المقارن، قسم الدّراسات الإسلاميّة.

البريد الإلكترونيّ: ghinaiwaza@gmail.com

مستخلص البحث

الحديث عن أوقاف النّساء والمشاركة في هذا المؤتمر المبارك قد فتح للباحثة أفاقًا جديدة ما كانت لتقف عليها لولاه. فقد درست كباقي طلّاب الشّريعة هذه المادّة، لكن غاب عنها التّطبيق على أرض الواقع والبحث في هذا الموضوع، فظلّ بالنّسبة لها غامضًا إلى حينه. حتّى قيّد الله سبحانه لها هذا المؤتمر فوجدت فيه فرصة، لا أن تشارك في مؤتمر فحسب، بل أن تحاول إيجاد أجوبة لاستفساراتها المتكرّرة عن أوقافنا الإسلاميّة إلى أين ؟

عمدت الباحثة، كحاجة كلّ بحث، للتّفتيش عن محتوياته داخل سجلّات المحكمة، لتقف على الحجج الوقفيّة، ولكنّ خاصّيّة بحثها عن النّساء جعلت الأمر أكثر صعوبة، إضافة إلى طول مدّة السّجلّات في المحكمة الشّرعيّة وعودتها لزمن قديم، وما مرّت به من ضياع لبعض الحجج نتيجة ظروف مرّ بها البلد قد شعّب المهمّة على الباحثة. ولكنّها تابعت بتكثيف الزّيارات والاستشارات والاتّصالات، ولمّا لم تقف على نتيجة مرضية لجهة عدد المتولّيات والواقفات، بدأت تبحث عن المشاركة والمساهمة للمرأة كجزء من وقف أصليّ، لتعتبرها واقفة جزئيّة، وكذلك توجّهت نحو رئيسات جمعيّات خيريّة عاملات في المجتمع تتبع للقانون اللّبنانيّ، لا للوقف. تابعت البحث والتقت بكلّ جمعيّة على حدة، واضعةً تلخيص لعملها وأهدافها، ثمّ قامت بالبحث عن الواقفات الجزئيّات لتجد عددهنّ كبير،

فعدّدت المثال عمّن دفعت مبالغ كبيرة للوقف، أو ساهمت بعقار له، وأجملت سواهنّ، على عظم فعلهنّ وأجرهنّ.

البحث لم يكن سهلًا نظرًا لأنّ اختيار موضوعها، والذي يدخل في حيّز التّأريخ الحديث عن وقف النّساء في طرابلس، قد شهد غيابًا للمصادر، فتوجّب عليها جمعها في بحثها هذا، واعتباره مرجعًا للباحثين بعدها. ولا يخفى معنى ذلك، من استمرار العمل طيلة شهر كامل، ليلًا ونهارًا، وقد تأخذ المعلومة الواحدة أيّامًا للتّأكّد من صحّتها، وصعوبة تنسيق مواعيد للزّيارات نظرًا للتّوقيت الصّيفيّ وخروج البعض خارج المدينة، وملاحقة الوثائق للتّأكّد من العمل، واستكمال البحث عن كونها جمعيّة خيريّة أو وقفيّة، والعودة للشّخص نفسه مرارًا وتكرارًا لإتمام ما نقص، والتّأكّد من كلّ معلومة عبر توثيقها، وتصوير ذلك، وتفريغ اللّقاءات والتّسجيلات الصّوتيّة، وطباعة ما لم يكن جاهزًا.

ولمّا أرادت الباحثة دعوة رئيسات الجمعيّات بسؤالهنّ عن إمكانيّة وقف جمعيّاتهنّ، نسّقت لقاءً لهنّ مع دار الفتوى ودائرة الأوقاف ليتمّ السّماع مباشرة والاستفسار عمّا كان غير واضح لهنّ، وأخذ توصيات سماحة مفتي طرابلس لتطبيقها لاحقًا. واختتم البحث بإمكانيّة استمرار اللّقاءات دوريًّا لتكثيف الجهود والتّعاون المثمر.

شكر

حمدًا لله على ما أولاني من فضله ونعمه

شكرًا للجنة المؤتمر إفساحها المجال لنا كباحثين للمشاركة

شكرًا لأهلي والديّ زوجي وأولادي الدّاعمين الأكبر لي كي أحضّر هذا البحث

شكرًا لمن ألهمني الكتابة دكتور حسام سباط المحترم

شكرًا لجامعتي إدارة عميدًا ورئيس قسم ومعيدين في الجامعة لعدم تأخّرهم في متابعة هذا البحث بمتطلّباته

شكرًا لسماحة مفتي طرابلس ورئيس دائرة الأوقاف على اهتمامهم الكبير ودعمهم لي لتحقيق أهداف هذا البحث وفتح أبواب دار الفتوى للجمعيّات والرّدّ على أسئلتي، ولمهندس الأوقاف الدّاعم الكبير في مسيرة البحث، وكذا المستشارة القانونيّة وكلّ العاملين في دار فتوى طرابلس

شكرًا لرئيس محكمة طرابلس الشّرعيّة السّنّيّة وقاضي الأوقاف على المتابعة الحثيثة والإذن لي بالاطّلاع على السّجلّات وتسهيل الأمور والإرشاد البحثيّ، ولكلّ موظّف في المحكمة

شكرًا لبيت الزّكاة بمديره دكتور محمّد ضنّاوي، والقائمين عليه فردًا فردًا

شكرًا للمؤرّخ الكبير الدّكتور عمر تدمريّ الذي راسلني مهتمًا بهذا البحث

شكرًا لرئيسات الجمعيّات ولبلديّة طرابلس إفساحي المجال باللّقاء بهم والتّعرّف على جمعيّتهم ثمّ تلبية دعوة زيارة دار الفتوى ودائرة الأوقاف في طرابلس

شكرًا لكلّ من قصدته فما بخل عليّ بالمساعدة وعكس جمال أهل المدينة وصار باحثًا مشاركًا يبحث معي، والبعض يرسل صورًا عن الأثريّات ويزوّدني بالمعلومات.

مقدّمة

الوقف الإسلاميّ سنّة نبويّة لا يغفل عنها إلّا هاجِر أو متقاعس عن سنن النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وحيثما ازدهرت الأوقاف حيثما نمت المجتمعات وتطوّرت وصمدت في وجه التّحدّيّات. ولم تكن الأوقاف لتنمو على أكتاف الرّجال وحدهم، بل أنّ الله سبحانه حين خلق المرأة، كلّفها كالرّجل، ولكلّ وظيفته، وأرشد إلى أنّ الأكرم عند الله هو الأتقى. والتّقوى تدفعنا للصّدقات بما هو ثابت وباقي ببقاء الدّنيا، وهذا مكمَنُه في الأوقاف الإسلاميّة.

ولأنّ الضّعف بين كلّ فترة وأخرى هو سمة المخلوق والموجود، تحتّم على المسلمين المتابعة والتّدقيق والتّمحيص والبحث والمحاولة والتّنقيب والاستعانة والتخّطيط والتّنفيذ بما لا يوفّر على مؤسّساتنا الدّينيّة خيرًا أو تقدّمًا.

لذا فإنّ نقطة الانطلاقة الأولى تكمن في مراجعة ما سبق ودراسة أسباب النّجاح من عدمه، مع تحسين ما تمّ الوصول إليه، ومعالجة ما تعثّر فيه التّنفيذ، وهذا شأن جميع من أراد الاستمرار في العطاء والإنتاج.

إنّ كلمة أوقاف تحمل في طيّاتها الخير الكثير للمجتمعات بكلّ أطيافها، وهذا الخير حين لا يعمّ قد تنطفئ جذوته، وقد يطول ركودها فتخبو الأمم، ولا زلنا نبحث عن الشّعلة.

هي دعوة اليوم للتّجديد ضمن أصالة شريعتنا، بتوسعة حرمه الشّريف لنحجّ به إلى كلّ من ينتظر نهضته أو حاجته عندها. فلزم تنويع الخير باختلاف مانحيه، وإشراك كلّ أطياف المجتمع لنحصد ما نرجو وما يرجون من أوقافنا.

مناهج البحث

استخدمت الباحثة عدّة مناهج أثناء كتابة بحثها، بدايةً مع المنهج الوصفيّ حيث عرّفت الوقف ومفهومه لغةً واصطلاحًا، وكذلك لجهة دراسة حال الأوقاف عامّة، وأوقاف النّساء خاصّةً.

ثمّ استخدمت المنهج التّاريخيّ الاستقرائيّ، حيث استقرأت حضارة مدينة طرابلس منذ القديم، وما فيها من آثار وقفيّة، إن صحّ التّعبير.

وانتقلت الباحثة عند تعريف الوقف إلى المنهج الوصفيّ التّحليليّ، حيث ذكرت أنواع الوقف ونماذجه حين تخصّصت تعريفاته أكثر، ومضمون كلّ نوع وتطبيقاته ومجالات تصنيفه حديثًا، كذلك نماذج من أنواعه.

واعتمدت الباحثة حينها على المنهج التّحليليّ لدراسة مشكلة عدم وجود عدد كبير من النّساء الواقفات والمتولّيات، ومحاولة إيجاد حلول للمشكلة، من خلال جمع الجمعيّات بالأوقاف.

ثمّ منهج الدّراسات المسحيّة من خلال جمع البيانات والمعلومات حول الجمعيّات النّسائيّة، والمساهمات الجزئيّة للنّساء في الأوقاف، بالاعتماد على عددٍ كبيرٍ من المعلومات ويتمّ جمع تلك البيانات ودراستها من أجل التّوصّل إلى النتائج، وتقييم الوضع.

ثمّ المنهج التّجريبيّ حيث تعمد الباحثة إلى ضبط المتغيّرات التي لها علاقة بالموضوع ، بمعنى قبول وجود الجمعيّات الخيريّة بدلًا من الوقف، أو لا.

وأخيرًا اعتمدت الباحثة المنهج التّحليليّ والمقارن تدرس فيه مدى إمكانيّة تحويل هذه الجمعيّة إلى وقف، أو تدوين شرط عودتها للأوقاف في حال حُلَّت الجمعيّة.

وقد اعتمدت الباحثة على البيانات الكيفيّة لجهة التّعريفات المختلفة لكلمة وقف، لغةً واصطلاحًا، ووجود أوقاف للنّساء قديمًا وحديثًا، مستعينةً ببيانات سجلّات المحاكم الشّرعيّة، ثمّ تعريفات مهام المعاصرين من الأوقاف، مناقشةً أسباب الإشكاليّة، وإيجاد حلول بما يناسب واقع المسلمين، ويحافظ على أحكام الشّريعة وثوابتها وأصولها.

أوقاف النّساء بين الواقع والمأمول

خصّصت الباحثة هذه الورقة العلميّة للبحث عن أوقاف تعود للنّساء داخل مدينة طرابلس وضواحيها في لبنان، في فترة التّاريخ المعاصر، أي ما بعد مرحلة الخلافة العثمانيّة المنتهية في سنة 1920م، نظرًا لأنّ مسقط رأس الباحثة بمدينة طرابلس، فيمكّنها ذلك من الاطّلاع على سجلّات المحكمة الشّرعيّة السّنّيّة في المدينة، ومراجعة دار الإفتاء، ودائرة الأوقاف الإسلاميّة المعنيّة بالموضوع.

مع العلم أنّه قد يوجد أوقاف للمرأة في الفترة المعاصرة في مناطق أخرى من لبنان، أو أن تكون الواقفة من طرابلس وقد أوقفت خارج لبنان كآبار مياه ومساجد ومدارس في أفريقيا وسواها، أو أن تكون الواقفة من خارج لبنان وأوقفت وقفها داخل لبنان، وطرابلس تحديدًا.

ونظرًا لصعوبة تقصّي المعلومات كاملةً بوقت زمنيّ محدّد للمؤتمر بعد تبلّغ الباحثة الإعلان عنه بما يقارب الشّهر، فقد التزمت الباحثة بهذا التّحديد للورقة العلميّة المقدَّمة منها للمؤتمر.

التّعريف بمدينة طرابلس :

حين نذكر كلمة أوقاف فنحن نتحدّث غالبًا عن أشياء عينيّة وماليّة، بما فيها من عقارات وأراضٍ وأسبلة لشرب المياه على أرصفة الشّوارع وغير ذلك، وهذا يعني أنّنا نتحدّث عن مدينة وتاريخها، فلزم الباحثة أن تذكر نبذة عن تاريخ طرابلس بدايةً.

اتّخذت طرابلس أسماء عديدة ومختلفة منذ أن أنشأها الفينيقيّون قبل ميلاد المسيح بنيّف وألف سنة حتّى الآن. ولكن رغم تعدّد الأبحاث والدّراسات التي وضعت حول اسم طرابلس وتطوّره عبر العصور ، فقد خرجت بحقيقة أشار إليها " قاموس التّوراة"، وهي أنّ اسم طرابلس الأوّل لبنائها لا زال مجهولًا،

بسبب النّقص في التّنقيبات الأثريّة عن المدينة الفينيقيّة، فقد وصلت ثلاث تسميات لثلاث قرى هي " نيوام"، " نوغس"، "هرنكيرو"، وأنّ منها تتشكّل مدينة طرابلس يوم اجتماع الفينيقيّن فيها، وتغيّر الاسم مع تقدّم العصور، ولكن مع احتمال أن يكون الاسم الأوّل لمدينة طرابلس هو" دربلي "، لوجودها قبل قيام هذه الأحياء الثلاثة. وحتّى مطلع القرن الحاليّ كانت طرابلس تسمّى عند أهلها ب " دمشق الصّغرى"، وأشهر ألقابها اليوم " الفيحاء"، لشهرتها ببساتين اللّيمون والبرتقال حيث تفوح رائحة أزهارها في فصل الرّبيع طوال النّهار.

وتقع مدينة طرابلس على ساحل الحر الأبيض المتوسّط، عند منتصف الطّريق السّاحليّ الشّرقيّ في البحر الأبيض، بين الاسكندرونة في الشّمال، وغزّة في الجنوب، وتمتاز عن غيرها من مدن الشّام بوجود عدّة جزر مواجهة لساحلها[1].

التّعريف بالوقف:

الوقف في اللّغة هو سِوار من عاجٍ، ووقف الدّار للمساكين وبابهما هو وعد[2]، واصطلاحًا هو حبس شيء معلوم بصفة معلومة على ما نبيّنه (وهو حبس العين على ملك الواقف والتّصدّق بالمنفعة ، ولا يلزم إلا أن يحكم به حاكم، أو يقول إذا متّ فقد وقفته)، وأجمعت الأمّة على جواز أصل
الوقف، لما روي أنّه عليه الصّلاة والسّلام تصدّق بسبع حوائط في المدينة، وكذلك الصّحابة وقفوا، والخليل صلوات الله عليه وقف وقوفًا هي باقية جارية إلى يومنا [3].

أنواع الوقف:

---

[1] - تدمريّ، عمر، **تاريخ طرابلس السّياسيّ والحضاريّ عبرالعصور**، مطابع دار البلاد، طرابلس- لبنان، ط1، 1398ه-1978م، ج1، ص17-36.

[2] - الرّازي، محمّد، **مختار الصّحاح**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، 1415ه- 1995م، ج1، ص740.

[3] - الموصلّي، عبدالله، **الاختيار لتعليل المختار**، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط3، 1426 هـ - 2005 م، ج3، ص46.

يقسم الوقف إلى نوعين: خيريّ، وأهليّ أو ذرّيّ.

الوقف الخيريّ:

هو الذي يقصد به الواقف الصّرف على وجوه البرّ، سواء أكان على أشخاص معيّنين، كالفقراء والمساكين والعجزة، أم كان على جهة من جهات البرّ العامّة، كالمساجد والمستشفيات والمدارس وغيرها ممّا ينعكس نفعه على المجتمع.

الوقف الأهليّ أو الذّرّيّ:

هو الذي يوقّف في ابتداء الأمر على نفس الواقف أو أيّ شخص أو عدّة أشخاص، ولو جعل آخره لجهة خيريّة، كأن يقف على نفسه ثمّ على أولاده، ثمّ من بعدهم على عمل خيريّ.

نماذج للوقف في البلدان العربيّة، ومنها لبنان:

- **وقف مخصّص لختان الأولاد** من أبناء الفقراء والأيتام[1].
- **وقف لإعارة الأواني** والأدوات.
- **وقف المطاعم الشّعبيّة** [2].

[1]- الحافظ، محمّد مطيع، **المدرسة العمريّة بدمشق وفضائل مؤسّسها**، دار الفكر المعاصر، دمشق، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٣٥٦.

[2]- وهي التي يفرّق فيها الطّعام من خبز ولحم وحساء وحلوى، ولا يزال العهد قريبًا بهذا النّوع في كلّ من تكيّة السّلطان سليم وتكيّة الشّيخ محي الدّين بدمشق، ومنها بيوت الحجّاج في مكّة ينزلونها حين يفدون إلى بيت الله الحرام. وقد كثرت هذه البيوت حتّى عمّت أرض مكّة كلّها. (السّباعي، مصطفى، **من روائع حضارتنا، المكتب الإسلاميّ**، دار الورّاق للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط1، 1420ه-1999م، ص 200).

- **وقف الثّوب الملوّث،** وهو وقف مفاده إن وقع زيت مصباح على ثوب، أو تلوّث الثّوب بشيء آخر، يذهب صاحبه إلى هذا الوقف ويأخذ منه ما يشتري به ثوبًا آخر.

- **وقف الأسبلة**[1]، وهي أوقاف لتسييل الماء في الطّرقات العامّة ليشرب منها النّاس والحيوانات. ولم يقتصر اهتمام الواقفين على إنشاء الأسبلة، بل شمل أيضاً اهتمامهم بضرورة توافر الماء العذب بالسّبيل طوال العام صيفًا وشتاءً، وكذلك تعيين الموظّفين للإشراف على السّبيل للحفاظ عليه وتنظيفه. وأيضًا توفير أوقاف الآبار والاهتمام بمصالحها من تنظيفها وتجهيزها بالحبال والأواني لاستخراج المياه من قعرها.[2]

- **أوقاف في خدمة المتسوّلين والمشرّدين،** حيث تقدّم لهم هذه الوقفيّات الطّعام والشّراب.

- **أوقاف الأيتام،** حيث أوجدت أوقاف لرعاية القاصرين والعناية بهم.

- **أوقاف المعوّقين،** حيث توجد أوقاف في تونس خاصّة بالمعتوهين والمصابين بأمراض نفسيّة[3].

- **وقف لغسل الجنابة**[4] حيث توجد نقود في مكان عموميّ بقرب جامعة الزّيتونة، ومن أصبح على جنابة وهو يفقد الماء ولا يقدر على شرائه ليتطهّر، فيمكن له أن يذهب إلى هذا الوقف ليأخذ الماء ليستحمّ[5].

---

[1]- تدمريّ، عمر عبد السّلام، **وثائق نادرة من سجلّات المحكمة الشّرعيّة بطرابلس،** مؤسّسة المحفوظات الوطنيّة، د. ط، 1422ه- ٢٠٠٢م، ص ٢٢٠.

[2]

[3] - العيدونيّ، وداد، **حماية القاصرين في نظم الوقف بلاد المغرب والأندلس**.،مجلّة أوقاف، الكويت، عدد ١٣، 1422ه- ٢٠٠٢م، ص ٥٣.

[4] - القحف، **الدّور الاقتصاديّ للوقف في التّصوّر الإسلاميّ،** ندوة السّياسة الاقتصاديّة في إطار النّظام الإسلاميّ، المعهد الإسلاميّ للبحوث والتّدريب، جدّة، ط ١، 1418ه- ١٩٩٧م، تعريب منظر القحف، ص ٤٣١.

[5] - منصور، هاني، **الوقف ودوره في التّنمية الاجتماعيّة،** دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط1، 1430ه-2009م، ص22-34-35.

وفي زيارة قامت بها الباحثة، يوم الثّلاثاء في 21 أيلول 2021م، السّاعة 12 ظهرًا ونصف، إلى منزل الدّكتور المؤرّخ محمّد علي الضنّاويّ[1] رئيس بيت الزّكاة في طرابلس، ذكر لها خلال اللّقاء عن نوعٍ، لا يُعتَقد تدوينه في سجلّات المحكمة الشّرعيّة السّنّيّة في طرابلس، وهو **وقفٌ الفستان**، حيث كانت المرأة توقف فستان زفافها على بنات حيّها يرتدينه وقت زفافهنّ ويرجعهنّ، وهذه عادة صار متعارفًا عليها عند الكثير من مجتمع طرابلس، حيث تبقي البعض من النّساء على فستان الزّفاف عندها لينتفع منه الأخريات تِباعًا. وكان هذا التّوضيح منه نتيجة طرح الباحثة فكرة إقامة "وقف الغنى للخطبة والزّواج" لاحقًا، يتمّ فيه وضع فساتين للخطبة جديدة ومتنوّعة، ويتمّ تجهيز عدّة فساتين أعراس بمقاييس مختلفة من خلال إقامة مسابقة في طرابلس" خياطة أجمل فستان عرس"، بحجز مشغل خياطة تأتي إليه الخيّاطات ويصمّمن فساتين أعراس، بأقمشة محضَّرة لهنّ مسبقًا، لِتفوز بعضهنّ بجوائز قيّمة قد يتمّ الحصول عليها من عروض مقدَّمة للمسابقة بعد تحكيم الفساتين من قبل لجنة فاحصة، على أن تُترَك الفساتين المصمّمة للوقف تنتفع منه الفتيات يوم عرسها دون دفع أجرته، وتُعِدنه للوقف ثانيةً، وكذا من رغبت من النّساء بإحضار جهاز عرسها غير

[1] - هو الدّكتور محمّد علي ضنّاويّ، مجاز من معهد الحقوق في الجامعة اللّبنانيّة في بيروت عام 1965، نال شهادة الدّكتوراه في كلّيّة اللّغة العربيّة بكراتشي عام 1981، مارس النّشاط الإسلاميّ والدّعوة إلى الله منذ نعومة أظفاره ضمن جماعة عباد الرّحمن في طرابلس، ثمّ اشترك في تأسيس المركز الثّقافيّ الإسلاميّ ثمّ الجماعة الإسلاميّة حيث تسلّم مسؤوليّات عالية مختلفة: رئيسًا لقسم الأسر/ البرنامج الفكريّ/ ثمّ رئيسًا لمركز طرابلس/ ثمّ عضواً في الأمانة العامّة/ ثمّ رئيسًا للدائرة السياسيّة والبرنامج السياسيّ/ ثمّ رئيسًا لمجلس الشّورى. كتب عددًا من المسرحيّات الإسلاميّة وهو لا يزال في مرحلة التّعليم الثّانويّ، أسّس بيت الزّكاة في طرابلس وشمالي لبنان كفرع عن جمعيّة الإنقاذ الإسلاميّة ورأس الهيئة العليا في البيت، ثمّ تولّى نظارته ـ أي رئاسته ـ بعد أن أعلن البيت وقفًا إسلاميًّا خيريًّا عام 1991، وضمن نطاق جمعيّة الإنقاذ الإسلاميّة أسّس المجلس الإسلاميّ للثّقافة والتّربية والعلوم في طرابلس من أساتذة الجامعات وكوكبة من المثقّفين، كما أسّس المؤسّسة الإسلاميّة للتّعليم الدّينيّ التي رعت تشجيع حفظ القرآن والحديث النّبويّ، كما رعت طلبة وأساتذة العلم الدّينيّ، من مؤلّفاته "الطّريق إلى حكم إسلاميّ"، "مقدّمات في فهم الحضارة الإسلاميّة رؤية جديدة لمفهوم الحضارة عمومًا والحضارة الإسلاميّة خصوصًا"، "الزّواج الإسلاميّ أمام التّحديات"، وغيرها الكثير،(سيرة الواقف / السّيرة الذّاتيّة/ https://www.kalimatayiba.org/index.php/2014-04-23-09-36-06.

المهترئ، أو من ثيابها الجديدة التي لم تعد ترغب بها، أو تنوي التّصدّق بها إلى الوقف لتُقدَّم إلى عروس كجهاز ثياب تمتلكه دائمًا.

وكذلك ذكر المؤرّخ الدّكتور محمّد الضنّاويّ اسم **وقف الصَّحْفة** وهو وقف يوجد فيه صحون صغيرة، في حال ذهب الأجير الفتى ليوصل الطّعام إلى الذي طلبه في مكانٍ آخر فتعرّض للكسر، فيمكنه أخذ صحن جديد من هذا الوقف كي لا يؤنّبه ربّ العمل. وغير ذلك أيضًا كوقف الكلاب وسواها.

وبنظر الباحثة فإنّ ما ذكره الله سبحانه في قوله تعالى:" ويمنعون الماعون" (الماعون:7)، أي ما هو متعارف عليه أنّه قابل للتّداول والاستعارة بين بيوت المسلمين، فقد يؤجر عليه المرء إن نواه وقفًا في بيته، لتلبية حاجات من وصّى به رسول الله صلّى الله عليه وسلّم وهو الجار، وقد جرت من العادات في بيوتات طرابلس في هذه الآونة أن يوجد القدر الكبير جدًّا لإعداد طعام عند أحدهم، ويتمّ استعارته من قبل باقي البيوت لتحضير كمٍّ كبير من الطّعام، وكذا ما يعرف ب:" الكَرَكَة" وهي وعاء ومعه مصفاة وأنبوب يستخرج منه ماء الزّهر والورد بعد وضع أوراق الزهر فيه ومعالجتها بنظام التّقطير.

الأوقاف في طرابلس :

يعود تاريخ الأوقاف كما ذكرنا إلى عهد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، ومصدر تشريعه دين الإسلام، ومع تطوّر الزّمان اليوم بات للأوقاف في كلّ بلد نظام داخليّ خاصّ، وتبعيّة تختلف من بلد لآخر، وبعضها لها وزارة باسمها هي وزارة الأوقاف، أمّا في لبنان فلم تحصل دائرة الأوقاف الإسلاميّة على وزارة خاصّة بها، وهذه نبذة عن دائرة الأوقاف الإسلاميّة في لبنان بشكلٍ عامّ:

" ينصّ المرسوم الاشتراعيّ رقم 18 الصّادر بتاريخ 13 كانون الأول 1955 على استقلال المسلمين السّنّيّين في شؤونهم الدّينيّة وأوقافهم الخيريّة استقلالًا تامًّا، ويتولّون تشريع أنظمتها وإدارتها بأنفسهم طبقًا لأحكام الشّريعة الغرّاء والقوانين والأنظمة المستمدّة منها.

كما ينصّ على أنّ مفتي الجمهوريّة اللّبنانيّة هو الرّئيس الدّيني للمسلمين وممثّلهم بهذا الوصف لدى السّلطات العامّة، وهو الرّئيس المباشر لجميع علماء الدّين المسلمين والمرجع الأعلى للأوقاف الإسلاميّة، وهو الذي يعّين الموظّفين الإداريّين من أئمّة وخطباء ومدرّسين وقرّاء ومؤذّنين، ويصدر عنه قرارات ترقيتهم وتأديبهم وفصلهم وفقًا للأحكام المقرّرة في القوانين والأنظمة المرعيّة الإجراء، يعاونه بذلك مجالس منتخبة وموظّفون اختصاصيّون، ومن بينهم المدير العامّ للأوقاف الإسلاميّة الذي يتولّى إدارة أوقاف العاصمة والإشراف على إدارة الأوقاف في الملحقات ويرتبط مباشرة بمفتي الجمهوريّة ويكون مسؤولًا عن أعماله لديه وأمام المجلس الّشرعيّ الإسلاميّ الأعلى، ويدرس مع رؤساء الأوقاف في المناطق الوسائل التي تؤدّي إلى زيادة الواردات وضبط النّفقات وحاجات الأوقاف واتّخاذ القرارات اللّازمة بهذه الّشؤون وتقديم التّقارير بالنتائج والمقرّرات والمقترحات لمفتي الجمهوريّة.
يعاون المدير العام للأوقاف الإسلاميّة في العاصمة ورؤساء الأوقاف في الملحقات مجالس إداريّة منتخبة، وعند الضّرورة لجان إداريّة معيّنة من قبل مفتي الجمهوريّة لمدّة أقصاها سنة واحدة تتمتّع بكافة صلاحيّات المجلس الإداريّ، ويتمتّع رئيس الأوقاف المحلّيّ في دائرة عمله وفي علاقته بالمجلس الإداريّ في منطقة، وبصورة عامّة، بمثل الصّلاحيّات المقرّرة للمدير العامّ للأوقاف"[1].

أسئلة عن الوقف الإسلاميّ ودائرة الأوقاف:

ولأنّ البحث يدور عن مشاركة المرأة في الوقف أو في النّظارة عليه أو تولّي الحجّة الوقفيّة، طرحت الباحثة على دائرة الأوقاف الإسلاميّة أسئلة عن مدى وجود المرأة ومشاركتها اليوم كموظّفة في الدّائرة بمختلف أقسامها، ومن أجل أن نتعرّف أكثرإلى الهيكلة والنّظام الدّاخليّ لدائرة الأقاف الإسلاميّة في طرابلس لبنان، من خلال عدّة زيارات قامت بها الباحثة لسماحة مفتي طرابلس

[1] - الصّفحة الرّسميّة للمديريّة العامّة للأوقاف الإسلاميّة في لبنان، https://www.facebook.com/AWQAF.ORG.LB/.

والشّمال، ورئيس دائرة الأوقاف الإسلاميّة السّابق والحاليّ، وجاءت الأجوبة للأسئلة الموجّهة لرئيس دائرة الأوقاف الإسلاميّة على الشّكل التّالي:

1- تعريف بموقع رئاسة دائرة الأوقاف الإسلاميّة.

يتولّى رئيس دائرة الأوقاف الإسلاميّة إدارة العقارات الوقفيّة، وهو الرّئيس المباشر لموظّفي دائرته ينفّذون أوامره ويعملون بتعليماته في كلّ ما لا يخالف قوانين الأوقاف وأنظمتها وموازنتها.

2- متى تأسّست دائرة الأوقاف الإسلاميّة؟ وفي أيّ ظروف (كحاجة المجتمع لدوائر الأوقاف)؟

في ظل الانتداب الفرنسيّ، صدر القرار رقم 10 بتاريخ 1930/12/27، والذي فصل أوقاف لبنان عن أوقاف ســوريّا، وربط هذا القرار الأوقاف الإسلاميّة اللبنانية بأعلى موظّف مسلم في حينه وهو مفتي بيروت، الذي أصبح في تموز 1932 مفتي الجمهوريّة. وقد أنشأ القرار رقم 10 عدّة مديريّات للأوقاف في دمشق وحلب واللّاذقية وبيروت؛ وقد تحوّلت بعدئذٍ مديريّة بيروت إلى مديريّة عامّة في الجمهوريّة اللّبنانيّة تتبع لها دائرة أوقاف طرابلس وصيدا. وفي فترات متباعدة، أُنشئت عدّة دوائر أوقاف محليّة كدائرة أوقاف البقاع ثمّ جبل لبنان وغيرها، وذلك بناء لضرورة متابعة شؤون العقارات الوقفيّة والمساجد الممتدّة داخل هذه المناطق.

3- لمن تتبع الأوقاف في طرابلس، دور فتوى على صعيد الجمهوريّة، أو مجلس الوزراء؟

تتبع دائرة أوقاف طرابلس إداريًّا للمديريّة العامّة للأوقاف في بيروت مباشرة، وتخضع لإشراف المجلس الشّرعيّ الإسلاميّ الأعلى الذي يرأسه سماحة مفتي الجمهورية.

4- إلى كم قسم داخليّ تنقسم دائرة الأوقاف، وما هو عمل كلّ واحد منها؟ (مثلًا أمين سرّ، رئيس شؤون دينيّة).

بحسب النّظام الوقفيّ الحاليّ، يوجد قسمان في دائرة أوقاف طرابلس:

- قسم الشّؤون الدّينيّة: مهمّته إدارة المساجد والنّشاط الدّينيّ والدّعويّ بشكل عامّ، إضافة إلى التّعليم الدّينيّ في المدارس الرّسميّة، ومتابعة الموظّفين الدّينيّين.

- قسم الشّؤون الماليّة والإداريّة: يعنى بكافّة الشّؤون الماليّة والإداريّة المتعلّقة بعمل الدّائرة وموظّفيها الإداريّين والدّينيّين، وكذلك متابعة شؤون العقارات الوقفيّة.

5- ما هي الخدمات التي تقدّمها الأوقاف؟

تقوم الدّائرة بالحفاظ على الممتلكات الوقفيّة واستثمار ما يصلح منها للاستثمار، وإنفاق الرّيع في مصارفه اللّازمة. وكذلك تقوم بمهمّة الإرشاد والتّوعية عبر المساجد والمدارس.

6- ما المهمّات التي ألحقت بعمل الأوقاف حديثًا ولم تكن سابقًا من ضمن مهامها؟ وكم هو عدد المستفيدين سنويًّا من الأوقاف؟

لا يوجد مبدئيًّا أيّ مهمّات إضافيّة ألحقت حديثًا بعمل الأوقاف. أمّا المستفيدون من الأوقاف فهم حاليًّا الموظّفون الدّينيّون والإداريّون وعائلاتهم، وهم حوالي 500 عائلة.

7- كيف تعاين الأوقاف حالة المحتاجين؟ (زيارات خاصّة مثلًا)

لا تعاين الأوقاف حالة المحتاجين، لأنّ هذه المهمّة أوكلت لصناديق الزّكاة التّابعة لدار الفتوى والمخصّصة للشّؤون الاجتماعيّة.

8- هل للمرأة حقّ في تقلّد وظيفة ضمن الأوقاف؟ إذا نعم كم عدد الموظّفات، وإذا لا ما العوائق لذلك؟

لا يوجد مانع قانوني من تقلّد النساء لوظائف ضمن الأوقاف، وحاليًّا يوجد موظّفتان إداريّتان، أمّا عن التّعليم الدّينيّ فيوجد ضمنه عدد كبير من المعلّمات.

9- هل يوجد أوقاف معاصرة قامت بها النّساء في مدينة طرابلس بعد الخلافة العثمانيّة المؤرّخة في سجلّات المحكمة الشّرعيّة؟

نعم يوجد، منها مثلًا وقف الحاجّة أميرة منقارة رحمها الله.

10- كيف يتمّ توثيق الحجّة الوقفيّة؟

يتمّ توثيق الحجّة الوقفية لدى قاضي الشّرع في المحكمة الشّرعيّة.

11- هل تحتضن الأوقاف جميع الحجج الوقفيّة، أو أنّ أغلبها موجود في سجلّات المحكمة الشّرعيّة؟

إن أغلب الحجج الوقفيّة موجود حسب علمنا في سجلّات المحكمة الشّرعيّة.

- **وعن دور المستشارة القانونيّة في دائرة الأوقاف:**

يدخل ضمن وظائف دائرة الأوقاف الإسلاميّة وظيفة المستشارة القانونيّة، وقد تمّ طرح الأسئلة التّالية حول طبيعة عملها، وكان الرّدّ من رئيس دائرة الأوقاف في طرابلس كما يلي:

1- التّعريف بالمستشارة القانونيّة، وكم مستشارة ومستشار يوجد للدّآئرة؟

المستشار القانونيّ هو الشّخص الحاصل على إجازة من كلّيّة الحقوق ويقوم بإبداء الرّأي القانونيّ في جميع المسائل والملفّات القانونيّة، ويوجد مستشارتين للدّائرة.

2- **منذ متى استحدث مركز مستشارة الأوقاف؟**

استحدث مركز مستشارة الأوقاف في عام ٢٠١٧م.

3 - ما هي صلاحيّات عمل المستشارة في الدّائرة؟

يقتصر عمل المستشارة في تقديم الإرشادات القانونيّة في المسائل القانونيّة والتّدقيق في بعض المستندات وذلك لحماية مصالح وحقوق الدّائرة، وتكون هذه الاستشارة في جميع الأمور القانونيّة مثل العقود والمستندات والمشاكل القانونيّة.

4- **كم تعاقب من نساء على منصب مستشارة الأوقاف؟**

تعاقب مستشارتين على منصب مستشارة الأوقاف.

5- من الذي يعيّن مستشارة الأوقاف؟

إنّ مفتي الجمهوريّة اللّبنانيّة والمجلس الشّرعيّ الأعلى هم من يقوم بتعيين مستشار الأوقاف.

6- كم سنة تبقى مستشارة الأوقاف في عملها؟

إنّ مستشارة الأوقاف متعاقدة وjزجدّد عقده سنويًّا.

٧- ممّن تأخذ توجيهاتها ؟

تأخذ المستشارة توجيهاتها من رئيس الدّائرة.

٨- هل عملها خاصّ بالأوقاف أو داخل الأوقاف وخارجها ؟

تقوم المستشارة بتقديم المشورة القانونيّة داخل دائرة الأوقاف.

- **وعن دور مهندس الأوقاف:**

أمّا عن مهندس الأوقاف وطبيعة عمله في الدّائرة، فتتشعّب مهامه نظرًا للواقع الإداريّ من جهة، وبسبب طبيعة الأعمال الهندسيّة من جهة ثانية. وبشكل عام تباشر جميع الأعمال بعد إحالة رسميّة وخطّيّة أو أوامر شفهيّة من قبل رئيس دائرة الأوقاف الإسلاميّة، وبالتّنسيق مع أقسام أخرى يكلّفها اللرّئيس بذلك.من مهام مهندس الأوقاف متابعة المخالفات التّأجيريّة والهندسيّة ورفع التّقاريربها، وتجهيز ملفّات هذه المخالفات، مسح العقارات وذلك عبارة عن عمليّة مستمرّة، تجهيز ملفّات تتعلّق بالمستأجرين وطلبات الاستئجار، إعداد الخطابات

والمراسلات بين الدائرة وبلديّة طرابلس، وغيرها من البلديّات، ومتابعة الطّلبات في الدّوائر الرّسميّة، التّحقّق من عقارات وقفيّة خارج وداخل طرابلس، تلبية طلبات الصّيانة مع دراسة وتنفيذ للتّصليحات في المباني المؤجّرة،وطلبات التّرميم، دراسة كلفة المشاريع المبدئيّة وتأمين متعهّدين[1].

ولدى سؤال مهندس الأوقاف إذا كان يوجد ثمّة مانع أن تتولّى المرأة هندسة الأوقاف، أجاب لا مانع من أن تكون المرأة مهندسة للأوقاف، مع وجود بعض الخصوصيّات في ذلك، لكنّ المؤسّسة تحتاج لفريق قد تكون المهندسة جزءًا منه.

أوقاف النّساء في طرابلس وضواحيها:

إحتاج البحث نظرًا لعدم وجود تأريخ معاصر لأوقاف النّساء في طرابلس وضواحيها من الباحثة إلى الكثير من التّقصّي عبر التّواصل بالهاتف، واللّقاءات الميدانيّة مع سماحة مفتي طرابلس والشّمال فضيلة الشّيخ محمّد طارق إمام، ورئيس دائرة الأوقاف الاسلاميّة فضيلة الشّيخ بسّام بستاني، ورئيس المحكمة السّنّيّة العليا فضيلة القاضي عمر سمروط، وقاضي الأوقاف فضيلة الشّيخ عمر بستانيّ، ومهندس الأوقاف، والمستشارة القانونيّة، وبيت الزّكاة في طرابلس بأقسامها، ولمؤرّخَي طرابلس الدّكتور محمّد علي ضنّاويّ، والدّكتور عمر تدمريّ[2]، ولرئيسات جمعيّات خيريّة في طرابلس، بعضها صارت وقفًا خيريًّا،

[1] - عيش، حازم، مهندس الأوقاف، تقرير رفع من مهندس أوقاف طرابلس إلى رئيس دائرة الأوقاف طرابلس ضمن القسم الهندسيّ، بعنوان أعمال الهندسة في الأوقاف 2020م.

[2] - هو الدّكتور عمر عبد السّلام تدمريّ، ولد في مدينة طرابلس في منطقة الحدّادين سنة 1940م، التحق بجامعة الأزهر، وحصل منها على شهادة اللّيسانس في التّاريخ والحضارة، ثمّ درجة الماجستير ثمّ درجة الدّكتوراه بدرجة الشّرف الأولى، ودكتوراه دولة في التّاريخ الإسلاميّ والحضارة منذ عام 1976، وأستاذ في الجامعة اللّبنانيّة يشرف على رسائل الماجستير والدّكتوراه، وعضو الهيئة العليا لاتّحاد المؤرخّين العرب، حائز على وسام المؤرّخ العربيّ، وعضو المجلس الشّرعيّ الإسلاميّ الأعلى

وبعضها في طور أن تكون وقفًا، وبعضها لا زالت تبحث الأمر، ومنها من آثرت أن تبقى تابعة للقانون اللّبنانيّ بعيدًا عن الدّين والسّياسة، وكذلك كان السّؤال عن أوقاف للنّساء ضمن أوقاف خيريّة ومراكز إسلاميّة وتعليميّة، ولبلديّة طرابلس لجهة إنشاء المرأة لسبيل ماء عامّ في الطّريق باسمها، ومكتبة قصر نوفل التّابعة لبلديّة طرابلس، ومساجد، وذلك عبر العلاقات العامّة والزّيارات الخاصّة.

ابتدأت الباحثة بالتّقصّي عن وقف النّساء في طرابلس في التّاريخ المعاصر، بعد الخلافة العثمانيّة أي ما يقارب مدّة قرنٍ من الزّمن، فبدأت من سجلّات المحكمة الشّرعيّة، واهتدت إلى ما يقارب الأربعين اسمًا للنّساء داخل السّجلّات، بين واقفة ومتولّية وقف، وبحثت في ملفّات أوراق الحجج الشّرعيّة فلم تعثر على الكثير من الحجج الشّرعيّة نظرًا لما أخبرها موظّف الأرشفة في المحكمة أنّها تعرّضت سابقًا لحريق أتـى على جزء من السّجلّات اختفت معها بعض الحجج والوثائق الشّرعيّة، وفيما يلي كلامه ضمن اللّقاء الثّاني به، بتاريخ الاثنين 20 أيلول 2021م:

" محكمة طرابلس الشّرعيّة السّنّيّة "

بدار الفتوى في لبنان ، له 56 مؤلّف منها " الحياة الثّقافيّة في طرابلس الشّام خلال العصور الوسطى"، لقاء مع المحقق المؤرخ د. عمر عبد السلام تدمري (1) | إضـــاءات(wordpress.com) .
وقد ذكر الدّكتور عمر تدمريّ للباحثة قصّةً من ذاكرته من خلال الاتّصال به مرّتين، لتعذّر لقائه وانقطاعه عن البحث لكبر سنِّه، لتجد الباحثة أنّه لا زال دُرّةً برّاقة في سماء العلم باستحضار المعلومات، وإن عكس صوته كبر سنّه، ذاكرًا لها معلومة عن "وقف امرأة غير معروفة الاسم منذ العهد العثمانيّ لِبِئْرَي ماء لشرب المياه النّقيّة في محَلَّة باب التّبّانة في طرابلس، وأوقفت لهذين البئرين مالًا يكفي لأن يقوم رجلان بإدلاء الدّلو إلى قعر البئر، وإخراج الماء منه لسقيا المارّة الذين يمرّون في منطقة باب التّبّانة، وفي حال انقطع الحبل يمكن لهذا الشّخص أن يشتري حبلًا آخر جديدًا وأن يشتري دلوًا جديدًا، وأن يقوم بتنظيف البئركلّ يوم تقريبًا حتّى لا يتعرّض للأوساخ في أيّ وقت، ومع الأسف لم تذكر سجلّات المحكمة الشّرعيّة اسم هذه المرأة، سوى أنّها حفرت بئرين حفرتهما لهذا الغرض الإنسانيّ، وهو سقاية الماء لكلّ المارّة مجّانًا".(يوم الجمعة 24 أيلول 2021م).

هي محكمة الدّرجة الأولى في المحاكم الشّرعيّة تصدر أحكامها عبر القضاة المولجين رؤية قضايا النّاس بها كلّ حسب اختصاصه.

لا توجد معلومات دقيقة عن تاريخ إنشائها ولكنّها قديمة العهد، وعلى الأرجح هي وجدت إبّان وجود الحكم العثمانيّ في لبنان وطرابلس تحديدًا.

كانت المحكمة الشّرعيّة هي المرجع الوحيد لكلّ ما يحصل في البلاد، فهي الإدارة الوحيدة المولجة بكافة قضايا النّاس ابتداءً من الإرث إلى الزّواج، إلى النّسب، إلى الطلاق، ولكن الملفت للنّظر في هذه المحكمة أنّها تحوي سجلّات قديمة العهد يعود تاريخها إلى ما يقارب المئتي سنة إن لم يكن أكثر، (هذا حسب السّجلّات الموجودة لدينا حاليًا)، ولكن من الأرجح أن عهدها يعود إلى أكثر من ذلك. ولكنّ ما حصل أنّها إبّان الحرب اللّبنانيّة وتحديدًا في العام 1976م، وفي شهر شباط على وجه التّحديد، خضعت طرابلس لجوّ من الفوضى العارمة من تفلّت سلاح إلى سرقات، إلى كلّ ما هو خارج عن القانون، فكان من نصيب محكمة طرابلس الشّرعيّة أن أُحرقت وأُتلف أغلب ما فيها من سجلّات. وحسب ذاكرتي فأنا دخلت إلى المحكمة بتاريخ ١٩٧٠م-٥-٢٥، واستلمت الأرشيف الخاصّ بها، فكان لدينا فيها أكثر من أربعمائة سجلّ من السّجلّات القديمة التي تعود للعهد العثمانيّ، ولكن وللأسف ما كان بإمكاننا إخراجها لأنّ النّيران كانت قد أتت على معظمها وبمجهود فرديّ من سماحة الرّئيس الشّيخ ناصرالصّالح، وأحد زملائنا المرحوم الشّيخ صبحي البريديّ، وأنا، تمكّنّا من انتشال ما يقارب من الثّمانين سجلًّا قمنا بتهريبهم من المحكمة تحت وابل من الرّصاص، أطلقه علينا المسلّحون حينها، إلى مخبأ لدى سماحة الرّئيس الصّالح، وأذكر حينها كان رئيس مصلحة الأحوال الشّخصيّة في طرابلس المغفور له، إن شاء الله، الأستاذ رياض مراد كان يلقي إلينا سجلّات الأحوال الشّخصيّة من نافذة الطّابق الثّالث حيث دائرة الأحوال الشّخصيّة، وقد تمّ الاحتفاظ بهم مع السّجلّات العثمانيّة التي أنقذت، ثمّ أعيدت إلى الدائرة.

نعود إلى المحكمة الشّرعيّة، لقد كانت حينذاك تقوم بكافّة الأعمال التي تهمّ المواطنين من جميع الدّيانات، ولم تكن مهمّتها تقتصر على المسلمين، بل كانت تقوم بتحديد وتحرير الأراضي، ووضع الحدود لها، وتحديد مساحاتها (وكأنّها دائرة المساحة)، وكان يتمّ البيع والشّراء عبر الأتاوات (أي الرّسوم)

التي كانت تتوجب على الأراضي وعلى عمليّة البيع والشراء، و(الجادك) وهو من أصول الأوقاف ويكون بأن توضع الشّروط على هذا الوقف بأن يدفع من حاصله إلى مرجع آخر أو إلى عائلة أو جمعيّة حسب رأي الواقف في توزيع ما يرغب من وقفه. واليوم المستندات والسّجلّات الموجودة في المحكمة قمنا بتوثيقها لدى دائرة المحفوظات في رئاسة مجلس الوزراء في العام ١٩٩٥م، فكنت أحمل في كلّ مرة ما يقارب من الخمس سجلّات إلى تلك الإدارة التي قامت بتحصينها وأصبحت على أقراص مدمجة، بعدما قمنا بإصلاحها وتجليدها تجليدًا مميّزًا ليتحمّل غبار السّنين القادمة، ولدينا نسخ عن تلك الأقراص موجودة مع قاضي الإدارة. إنّ عمل المحكمة اليوم هو الطّلاق والزّواج والإرث والوصيّة والوصاية وحسن الحال ودعاوى النّفقة والتّفريق وإثبات النّسب وإثبات الزّواج وإثبات ما يحتاجه المسلمون من أعمال، وهي بنفس الوقت بالنّسبة للسّجلّات الموجودة بها مرجع لطلّاب الجامعات، يعودون بها إلى العهود القديمة التي كانت، ويحضّرون الأطروحات الجامعيّة من خلالها، كما أنّ في المحكمة إدارة تعنى بشؤون الأيتام والحفاظ عليهم، وعلى حقوقهم بشكل مميّز، بحيث تكون مشرفة على أعمال الوصيّ عليهم ومحاسبته في حال أخلّ بعمله الوصاية. هذا باختصار هو وضع المحكمة الشّرعيّة في طرابلس".

نبيل ميقاتي

موظّف متقاعد متعاقد مع محكمة طرابلس السّنّيّة الشّرعيّة

وقد تعرّضت المحكمة مرّة ثانية لأعمال شغب وحريق جزئيّ خلال أحداث الثّورة في لبنان في سنة 2020-2021م، ممّا دفع مؤسّسة تركيّة لعرض المساعدة بإعادة أرشفة وحفظ السّجلّات بطريقة آمنة بعيدة عن التّلف عبر الزّمن، نظرًا لأنّ هذه السّجلّات تعود لعهد الخلافة العثمانيّة، كما أخبرالباحثة رئيس محكمة طرابلس السّنّيّة الشّرعيّة، والأمر لا زال قيد التّنسيق.

وتبَيَّن للباحثة بعد الاطّلاع على هذه السّجلّات أنّ معظم هذه الأوقاف الخاصّة بالنّساء ضمن المحكمة تعود للعهد العثمانيّ، وهو ما لم يكن في معرض عمل الباحثة كتأريخ معاصر، لكنّها وجدت لهذه الأوقاف بعض المتولّيات المعاصرات، تذكرها على النّحو التّالي:

1- المتولّية السّيّدة دعد محمّد عادل الشّهال التي عيّنها مستحقّو وقف المتوفّي الحاج مصطفى رجب الشّهال، بعد استقالة المتولّي السّابق أحمد توفيق الشّهال، بتاريخ 5-4-1997.
2- المتولّية السّيّدة سلوى عبد القادر أمانة الله، على وقف الحاج عمر وهبة، بتاريخ 6-3-1984، وقد أعطيت بموجب إذن من المحكمة بتاريخ 14-6-2005، يقضي بتوزيعها، كمتولّية على هذا الوقف الذّرّيّ، حصصهم عن طريق دائرة الأوقاف الإسلاميّة كحسب الأصول.
3- ثمّ قدّمت المتولّية سلوى أمانة الله استدعاءً إلى المحكمة يقضي بأنّها لم تعد قادرة على تولّي الوقف نظرًا لكبر سنّها، وتنصيب ابنتها نهى محمّد إحسان أمانة الله متولّية جديدة على الوقف بتاريخ 21-6-2005، وأوصتها بتنظيم سجلّ خاصّ في كافّة النّفقات، والمصروفات، وإعطاءها حجّة شرعيّة بذلك.

وعن وقف المرأة في طرابلس، اشتهر قديمًا في العصر المملوكيّ ما يعرف بالخانقاه[1]، وكذلك ما يُعرف بالخاتونيّة[2]، وغيرها الكثير من الشّواهد، ولكنّ

[1] - هي ممّا يميّز طرابلس عن غيرها من مجن لبنان، جمعها خوانق، وهو بيت ينقطع فيه الصّوفيّة للعبادة والذّكر، ويقال خانقاه أو خانكاه، فصارت دارًا موقوفة لسكنى الصّوفيّة، ومن إليهم من الزّهّاد العبّاد، تجمع بين العبادة ورباط المجاهدين فيها، ومكانها في محلّة الحدّادين، ويعرف في السجلّات بوقف السّتّ الشّهيرة بالصّالحة،(تدمريّ، عمر، **تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس في عصر المماليك**، دار البلاد للطّباعة، طرابلس، ط1، 1394ه-1974م، ص340-342).

[2] - هي مدرسة أنشأتها زوجة نائب السّلطان عزّ الدّين أيدمر الأشرفيّ سنة 775ه، واسمها أرغون، وخاتون كلمة مملوكيّة تعني الزّوجة فسمّيت المدرسة بالخاتونيّة، حسب وصيّتها حيث أوقفت جميع القيساريّة وبساكن الحريرين والحوانيت التّسعة والمقعدات، في مدينة طرابلس، على نفسها في حياتها، وبعدها تصرف على وجوه البرّ، والنّاظر في الوقف يقرّر التّربة التي أوقفتها لتدفن بها، والأرجح أنّها توفّيت في مصر، وعيّنت معلومًا لأربعت حفّاظ من القرآن الكريم شرط أن يقرأوا كلّ يوم ربعًا من

العصر الحديث قد شهد غيابًا لوقف المرأة في مدينة طرابلس وضواحيها بشكلٍ مستقلّ، أي أن يكون الوقف بأكمله قد قامت به المرأة منفردةً ، وأن تكون الحجّة الوقفيّة قد صدرت باسمها خاصّةً، إلّا من بعض التّسجيلات لنماذج قليلة.

ومن هذه النّماذج القليلة :

- فتّشت الباحثة بين المساجد عن وقف امرأة قامت به إحداها، فوجدت مسجدًا أُسِّس حديثًا في طرابلس في منطقة أبي سمراء بالقرب من طلعة المنار، قد أوقفت صاحبته مالها مشافهةً بوصيّة لأبنائها دون كتابة ذلك، وبعد وفاتها قام أبناؤها بالتّولّي وإدارة هذا المال وأسّسوا به مسجدًا، يرجع ثوابه لوالدتهم، وقد سمّي باسمها مع أنّها لم توصِ بذلك، واحترامًا لرغبة ابنها، بعد التّواصل معه أنّه لا يريد ذكر ذلك بالاسم، عَدَلت الباحثة عنه، وأشارت إليه لضرورة التّأريخ لوقف النّساء في طرابلس.

- وعندنا في محلّة الحدّادين يوجد مسجد اسمه "مسجد أميرة" بَنَته الحاجّة أميرة منقارة رحمها الله على نفقتها بما معها من مال، على أرض تابعة للأوقاف، ورقم العقار 586، 2400 سهم، على أن تعود ملكيّته لدائرة الأوقاف الإسلاميّة بعد وفاتها، وكان عمرها يناهز 65 سنة كما أخبر الباحثةَ قريبُ الحاجّة أميرة منقارة، وهو الأستاذ وليد مرحبا، حيث تكون خالة والده، مع إبقاء حقّ الاستثمار لها على الدّار أي المسجد والمخازن الخمسة طيلة فترة حياتها لعدم وجود مورد ماليّ لها لأنّها عزباء، فعاشت حتّى عمر المئة سنة تقريبًا، وكانت تقول لا أعرف كيف كان يكثر مالي بعد ادّخاري له في بناء المسجد، فكثُر ونما من أجرة المخازن، حتّى كانت تشتري الأشياء الثّمينة بهذا المردود، وعادت ملكيّته للأوقاف بعد وفاتها. وفي الملحق صور عن سند الملكيّة وحقّ الاستثمار، وشهادة الوفاة ثمّ ملكيّة الأوقاف له.

القرآن الكريم على قبرها، ويدعون لها ولزوجها، وكلّ ليلة جمعة يختمون القرآن على قبرها ويدعون لهما، وأن يقوم أحد الفقهاء بتعليم ثمانية صبيان من الأيتام يعلّمهم القرآن والكتابة، ويعطيهم ربع درهم يوميًّا، وتوزيع خبز الحنطة على فقراء المسلمين،(المصدر نفسه، ص 297).

- كذلك يوجد أرض في منطقة زيتون أبي سمراء من طرابلس، عقار 7617، 2400 سهم، قد أوصت بها السّيّدة المتوفّاة سهام عبد الجليل غانم، أن تُعطى للأوقاف، فصدر قرارعن دائرة تنفيذ طرابلس بإنفاذ الإقرار القضائيّ المصدّق بموجب الحكم الشّرعيّ الصّادر بتاريخ 14-3-205، الصّادر عن المحكمة الشّرعيّة السّنّيّة بإنفاذ وصيّة المتوفّاة سهام عبد الجليل غانم بتمليك هذا العقار لدائرة الأوقاف الإسلاميّة في طرابلس لتَبنِي عليه مسجدًا. وستُرفق صورة الوثيقة نهاية البحث.

- وبالتّواصل مع السّيّدة هلا رجب دبّوسي هاتفيًّا، نظرًا لسفرها منذ سنة إلى كندا، أخبرت الباحثة عن أرض لها في منطقة حلبا عكّار في شمال لبنان، وأنّها قد أوصت بوقف جزءٍ من مساحة الأرض معلوم في الوصيّة، والتي يتعذّر الوصول إليها حاليًّا لداعي السّفر، ومساحة الوقف ٥٠٠٠ متر مربّع. أمّا عن المشروع التي وصّت أن يقوم عليه و الفوائد وأقسامه، فهو كما يلي .

أوّلًا: مدرسة لتدريس الطّلّاب في التّعليم الرّسميّ، وتخصيص يوم للدّراسة الشّرعيّة فيه، والتّعطيل يوم واحد في الأسبوع .
ثانيًّا: بناء مسجد له باب خارجيّ وباب من داخل المشروع، ويعتبر قسم من أقسام المشروع، ولا يحقّ لأحد وضع يده عليه حتى لا يُسيَّس، ويتّسع لأكبر عدد ممكن من المصلّين، نظرًا لأنّ منطقة حلبا عكّار هي مركز قضاء فيها مسجد قديم صغير، ومسجد آخر كذلك لأهل الحيّ .
ثالثًا: مسرح تحت المسجد وقاعة لعقد زواج أو تعازي، ويعود ريعه للمساعدة بمصاريف المشروع .
رابعًا: إنشاء مدرسة لتعليم البنات الخياطة، وهذا ضروريّ جدًّا نظرًا لوجود بنات لم يتابعن دراستهنّ، وبحاجة للعمل والإنفاق على أنفسهنّ، فيكنّ منتجات بدل أن يكنّ عالات على الأهل، وبعد أن يتقنّ الخياطة ينتقلن إلى مصنع الخياطة،

وتهتمّ اللّجنة ببيع الإنتاج وتسويقه .
خامسًا: تعليم صناعة السّجّاد اليدويّ، هو مرغوب جدًّا، وتجهيز القسم بكلّ ما يشجعهنّ على الإنتاج والبيع، وهو فنّ وبحاجه للصّبر .
سادسًا: إنشاء مدرسة لتعليم البنات تصفيف الشّعر والتّجميل.
سابعًا: إنشاء قسم شرعيّ لتعليم المتوسّطة والتّكميليّة، وتهيئة الطّلّاب لدراسة الشّريعة في الجامعات والمعاهد العالميّة، وكلّ ذلك بأقساط شبه مجّانيّة.
ثامنًا: وجود جمعيّة ولجنة مراقبة، تعمل بما يرضي الله سبحانه.
تاسعًا: من أهم صفات أفراد اللّجنة والهيئة الإداريّة هي التّطوّع في الإشراف، ويمنع من بقاء الأفراد في المركز إذا كان لديهم طموح بالوصول إلى المجلس النّيابيّ، أو البلديّة، إذ يُعتبر ساقط العضويّة .
أمّا عن تمويل المشاريع، إن شاء الله، فتكون من متبرّعين أغنياء، أو من تركيا كدولة مسلمة قامت بمشاريع موّلتها في شمال لبنان .

مع تحيّاتي لك

هلا رجب دبّوسي

وربَّما سجَّلت طرابلس نماذج غير هذه، لم تتوصّل إليها الباحثة ضمن بحثها الميدانيّ، نظرًا لضرورة المتابعة والاستقصاء عن الموضوع على الأرض، فيُترك المجال، بعد ذلك للزّيادة على هذا البحث، إن تمّ التّوصّل إلى شيء جديد أيضًا.

وعن سبب قلّة عدد النّساء الواقفات يأتي الجواب في مقابلة أجرتها الباحثة مع قاضي أوقاف طرابلس فضيلة الشّيخ عمر عبد الكريم بستاني في المحكمة الشّرعيّة السّنّيّة في طرابلس، بتاريخ ٢٠ أيلول ٢٠٢١، عند السّاعة ١١:٢٠ صباحًا، عرضت الباحثة مع فضيلته أسباب قلّة الأوقاف التي أنشأتها النّساء

في العصر الحديث، وسؤاله عن أسباب عدم وجود وقف للنّساء فيما يعود للزّمن السّابق والزّمن الحاضروتوليتها لذلك من حيث إدارته والقيام على أموره، فأجاب بأنّها تعود إلى الأسباب الآتية:

1- البيئة التي تعيش فيها المرأة إذ الإنسان ابن بيئته، فالمعتاد في هذا البلد، أنّ الذي يوقف ويتولّى هو الرّجل لا المرأة. وهذا هو الغالب من الحجج الوقفيّة المنظّمة لدى هذه المحكمة، وقلّما يوجد وقف من قبل المرأة، أو أن تكون متولّية عليه.

٢- المفهوم السّائد عند أهل هذا البلد وعلى وجه الخصوص المسلمين فيه، الذين يصحّ منهم الوقف لدى هذه المحكمة بحكم الاختصاص، فالمفهوم السّائد عند العامّة منهم، والخاصّة من الملتزمين، إبعاد المرأة عمّا يعرّضها للتّعاطي في شؤون النّاس وفي شؤون المجتمع، وأنّ وظيفتها هي القيام بالأعمال ضمن أسرتها وأسرة زوجها لا غير، وعدم تولّي شيء عامّ يخرج عن إطار أسرة أهلها أو أسرة زوجها. وهذا المفهوم قد اثّرعلى ألّا تقوم المرأة بإنشاء وقف وتوليته في المحكمة.

3- المفهوم الفقهيّ الذي ساد مدّة من الزّمن، وهو أنّ مكان المرأة، من باب الخوف والحفاظ عليها والمبالغة في ذلك، هو البيت انطلاقًا من الآية القرآنيّة: (وَقَرْنَ في بيوتِكُنّ)، ولعلّ السّبب هو اعتماد أهل البلد على رأي واحد، وقد حصل تداوله وانتقاله إلى أن أصبح متأصّلاً في النّفوس، ومن الصّعب تقبّل الرّأي الآخر، وهو أن تشارك المرأة في المجتمع، وفي كلّ ما لا يتعارض مع طبيعتها ضمن الضّوابط الشّرعيّة، بل عليها أن تمكث في بيتها، ووَصَل الأمر إلى ألّا تكمل مرحلة تعليمها فضلًا عن إسهابها في الوظائف وما سواها.

4- عمل المرأة حديثًا اليوم تطوّر، وخرج عمّا كان سائدًا في الزّمن الماضي، فقد دخلت الجامعات والمستشفيات، ووُجدت الآن في كافّة الوظائف بالتّدريس والطّبيب والتّعليم والإدارة. فينبغي مقارنة الآية القرآنيّة بالنّصوص الأخرى التي تبرز دور المرأة سابقًا في الجهاد، كي تسنح لها الفرصة اليوم بأن تمارس أعمالها وأهدافها بما لا يكون على حساب أسرتها، إذ النّساء شقائق الرّجال.

والمرأة ما زالت بالنّسبة لما يتعلّق بإنشاء الوقف والتّولية عليه محجمة، ولعلّ السّبب يعود إلى :

أوّلًا : مفهومها بأنّ هذا الأمر يختصّ بالرّجل، وإن كانت هي الواقفة.

ثانيًا: أنّه ما زال المفهوم السّائد أنّ ذلك من اختصاص الرّجل بقرينة أنّ كلّ الوظائف الرّسميّة والخاصّة يتناوب عليها الرّجال دون النّساء، في حين أنّ إنشاء الوقف والتّولية يمكن أن يكون من الرّجل والمرأة.

ثالثًا: عدم التّشجيع على ذلك، وتوضيح الأمر بأنّ إنشاء الوقف وتوليته قد يقوم به الرّجل أو المرأة ، وأنّ كلًّا منهما عليه أن يسعى إلى ذلك لينال الأجر من الله سبحانه، وأنّه لا يوجد من ذلك مانع شرعيّ ولا قانونيّ.

رابعًا: كثرة الخرّيجين مقارنةً بالخرّيجات، وقلّة الوظائف، ومن غير اللّائق تماشيًا مع الأصل أن تحلّ المرأة محلّ الرّجل، وتملأ هذه الوظائف القليلة، والتي ليس للمتخرّج من لبنان سوى هذه الوظائف المحدودة، دون سواها من وظائف الدّولة، الأمر الذي يدعو إلى توسيع الملاك بالطّرق المتّبعة.

أمّا عن تقلّد المرأة لوظيفة إداريّة في الأوقاف الإسلاميّة في طرابلس أو في المحاكم الشّرعيّة ، أجاب فضيلته:

" لا مانع شرعًا وقانونًا من ذلك، ولكنّ هذا الأمر يعود أمره إلى مفتي الجمهوريّة اللّبنانيّة ورئيس المحاكم الشّرعيّة السّنّيّة في لبنان، ونظرتهم حول الأولويّة لهذه الوظائف، علمًا أنّ كلًّا منهما لا يألو جهدًا في توسيع ملاك الوظائف في المؤسّسات الإسلاميّة لكي تشارك المرأة المسلمة فيها بما يتناسب مع طبيعتها.

وأوّل جهودهم في ذلك مشاركة المرأة المسلمة في طرابلس بتدريس المواد الدّينيّة في المدارس، وإفساح المجال لهنّ في إنشاء لجان صلح في المحاكم الشّرعيّة، عملُها بذلُ الجهد في إصلاح ذات البين، ومحاولة جمع شمل الأسرة، على أمل أن تحين اللّحظة ويتوسّع ملاك المحاكم بحيث يفسح المجال أمام المرأة المسلمة أن تدخل المؤسّسات الإسلاميّة في طرابلس، إذ أنّ الوظائف في الأوقاف وفي المحاكم الشّرعيّة محدودة تكاد لا تتّسع إلّا للرّجل الذي له صفة القوامة من حيث الأصل. ولا يوجد مانع إذا ما توفّر المجال لهنّ، وقد حصل ذلك بالفعل،

فدائرة أوقاف طرابلس يوجد فيها موظّفتان تمارسان العمل بما يناسب اختصاصها، آكد ما يدلّ على تقبّل الأمر، ولكن بإطار ضيّق بسبب الأمور المذكورة أعلاها.

وكان من توصيات اللّقاء بفضيلته العمل على تقديم مشروع ، ورفع كتاب إلى مفتي الجمهوريّة اللّبنانيّة ينصّ على طرح فكرة توسيع ملاك الوظائف وتنوّعها كي تشارك المرأة فيها بما يتناسب مع طبيعتها، وبما يعود على الوظيفة الأساسيّة بالدّعم والتّنمية والتّطوير.

ومع قلّة عدد النّساء الواقفات في طرابلس وضواحيها، اتّجهت الباحثة بعملها نحو شقّين:

الشّقّ الأوّل: إدارة المرأة لجمعيّات خيريّة تعمل وفق القانون اللّبنانيّ، مغطّية كافّة احتياجات البلد بتنوّعها.

الشّقّ الثّاني: البحث عن نساء قد ساهمن بجزء من الوقف بتبرّعات ماليّة أو عينيّة.

- **الشّقّ الأوّل:** وجدت الباحثة بعد التقصّي الكثير من عمل النّساء في المدينة أنّ للمرأة الطّرابلسيّة، وفي الضّواحي، دورًا كبيرًا في العمل الخيريّ، وإنماء منطقتها، ودعم أبناء مجتمعها مغطّيةً كافّة أنواع حاجاتهم من طبابة وتعليم وكفالات وإطعام وتنمية، وعناية مسنّين ومعوَّقين، ودعم في الأزمات وحالات الطّوارئ، وغيرها العديد، لكنّ الإشكاليّة تكمن في أنّ هذه النّساء كنّ رئيسات جمعيّات خيرّية تابعة للقانون اللّبنانيّ ووزارة الدّاخليّة اللّبنانيّة والشّؤون الاجتماعيّة، ترأسها بواسطة مجلس تأسيسيّ، له أعضاؤه، ونظامه الدّاخليّ وهيكله، واستقلاليّته في الدّعم المادّيّ، فلا يمكن حلّ هذه الجمعيّة إلّا باتّفاق كامل المجلس، كضمان لعدم التّفرّد في الرّأي، وأنّ هذه الجمعيّة لم تعد ملكيّة خاصّة، فلا تدخل في الميراث. وقد

تنوّعت هذه الجمعيّات، فواحدة منها تمّ تسجيلها منذ عهد قريب كوقف خيريّ مستثنى، أي هي وقف مدى الحياة لا يباع ولا يشترى ولا يورّث، وله جمعية تأسيسيّة بأعضائها تدير شؤونه، ولكنّه وقف خاصّ لا يدخل تحت إشراف دائرة الأوقاف الإسلاميّة، مع الإبقاء على علم وخبر الجمعيّة عند الدّولة اللّبنانيّة لضمان حسن سيرعمل الجمعيّة قانونيًّا، لا سيّما إن كان فيها إيواء أيتام بداخلها. وواحدة من هذه الجمعيّات تُرتّب أوراقها الآن لتكون وقفًا خيريًّا مستثنى، ومنها من وضعت بندًا ضمن وثيقة الجمعيّة في مادّة منها، أنّه في حال حُلَّت الجمعيّة تعود ملكيّتها للأوقاف الإسلاميّة، ومنها من يبحث ويدرس فكرة الوقف، والبعض لا يقبله لتحييد جمعيّته عن الدّين والسّياسة، والبعض فضّل أن يتعاون مع دائرة الأوقاف مع الحفاظ على نظام جمعيّته كما هي.

وقد قامت الباحثة بزيارة رئيسات هذه الجمعيّات ضمن لقاءات خاصّة منفردة لكلّ جمعيّة، نظرًا لأهمّيّة ما تفعله كامرأة، وما تقدّمه، مقتصرةً على الجمعيّات التي ترأسُها مسلمة، ليس تعصّبًا من الباحثة، بل لربط الموضوع بالوقف من أجل البحث القائم، فلا جدوى من طرح هذا السّؤال على النّصارى منهنّ. ولربط اللّقاء وعمل الجمعيّة بموضوع البحث كانت الباحثة تطرح على كلّ واحدة منهنّ سؤالًا، هل توافقين أو تفكّرين في جعل جمعيّتك وقفًا؟

فإن كان الجواب نعم أسألها عن الغاية من ذلك، وإن كان الجواب كلّا، أسألها عن السّبب. وقد جاءت بعض الأجوبة ب " لا "، والسّبب الأبرز ما مرّت به الأوقاف من عدم استقرار في تغطية حاجات المجتمع، وذلك عائد لفترة ضعف مرّ بها الهيكل الدّاخليّ لدائرة الأوقاف الإسلاميّة لجهة عدم القيام بالدّور الصّحيح والمطلوب من قبل بعض الموظّفين، وفي التّعاطي مع النّاس، كذلك مرّت بظروف اقتصاديّة، كما أخبر الباحثة القاضي السّابق للأوقاف، في محكمة طرابلس وسير الضّنّيّة، فضيلة الشّيخ غالب الأيّوبيّ، بسبب انعدام الوازع الدّينيّ عند بعض المستأجرين، فيستأجرون بثمن زهيد علنًا، ويؤجّرونه بالنّفيس باطنًا، إضافةً إلى تقاضي أجور منخفضة جدًّا نسبةً لقيمة العقار، بسبب قانون الإيجار اللّبنانيّ، وطول مدّة المحاكمة لناحية استرداد العقار المغصوب على الأرض إبّان الحرب اللّبنانيّة، والتّابع لدائرة الأوقاف، قد حال دون الانتفاع السّريع من

العقار، فتتبدّل أحوال المجتمع خلال الفترة الطّويلة لصدور حكم في قضيّة ملفٍّ ما لعقارات تابعة للأوقاف.

ولا أقول أنّني أحصيتُ كلّ الجمعيات، بل جلّها، نظرًا لكثرتها، والحاجة لوقتٍ أطول من أجل إحصائها، وجرى اللّقاء أيضًا برئيسة اللّجنة الاجتماعيّة في بلديّة طرابلس لمتابعة أعمالها الاجتماعيّة في مدينة طرابلس. وفي الملحق ملفّات كاملة لهذه الجمعيّات، تمّ تدوين أجوبة رئيستها على أسئلة الباحثة في اللّقاء، تُبيّن طبيعة مشاركة المرأة في العمل الخيريّ، مع تسهيلاته وصعوباته.

وجمعت الباحثة هنا أبرز هذه التّسهيلات والصّعوبات كما يلي:

التّسهيلات في إدارة المرأة للجمعيّة:

- طبيعة المرأة جعلت منها خطًّا آمنًا بين منطقتي حرب.
- المصداقيّة، والعمل وفق حاجة المجتمع لتكميل ما نقص.
- التّبرّعات والعلاقات، والتّنظيم.
- الثّقة، وتكاتف المتطوّعين الشّباب مع الإدارة.
- تطوير النّفس/ تجميع داتا المعلومات، وحسن الإدارة عبر تخصّصها.
- تيسير الله سبحانه
- التّعاون مع مؤسّسات وتقديمها الدّعم لبرامج تربويّة وتدريبيّة وترفيهيّة/ التّشبيك مع البلديّات.
- الصّبر/ الإيمان بالنّجاح/ دعم العائلة من زوج وأولاد.
- نظام الجمعيّة/ التّطوّع من المتطّوعين وأصدقاء الجمعيّة/ والتّفاني من قبل اللّجنة.

الصّعوبات في إدارة المرأة للجمعيّة:

- الحرب/ ثقافة التّواصل/ الوضع الاقتصاديّ.

- ثقافة البطالة عند وجود التّبرّعات/ عدم الصّدق/ التّمويل/ الوضع الصّحّيّ.
- عدم تجاوب النّاس/ ولا البلديّات/ وضع البلد.
- عدم الإحساس بقيمة العمل التّطوّعيّ/ التّقاعد من العمل وبعدها تطوّع.
- الحاجة الأكبر للتّبرّعات نظرًا لتعدّد الجمعيّات في المنطقة الواحدة.
- التّعامل مع النّاس/ كمّيّة حاجيّات كالدّواء مثلًا غير كافية.
- اختلاف التّحدّيات/ طائفيّة/ اقتصاد.
- عجز ماديّ/ إدخال السّياسة بالعمل.
- البحث الدّائم عن تمويل مستقلّ.
- تأمين مواد غذائيّة وحاجيّات الأقسام.
- قلّة الدّخل/ توجيه الأهل لإكمال عمل الجمعيّات.
- التّعامل مع الموظّفين والأولاد/ الوضع الاجتماعيّ
- وضع الوباء الحاليّ أوقف عمل التّعليم/ الوضع الاقتصاديّ الصّعب في لبنان تكاليف أجار المبنى/ المشاركة في اجتماعات من مكان بعيد.
- التّدخّل في العمل الاجتماعيّ قد يتعارض مع بعض المؤسّسات الدّاعمة.
- قلّة المواد الأوّليّة كالمازوت/ وعدم القدرة على متابعة أوضاع كلّ أقسام العمل في الجمعيّة بشكل دائم.

وعمدت الباحثة للقاء سماحة مفتي طرابلس والشّمال فضيلة الشّيخ محمّد إمام، ورئيسيّ دائرة الأوقاف، السّابق فضيلة الشّيخ عبد الرّزّاق اسلامبولي والحاليّ فضيلة الشّيخ بسّام بستانيّ، وإطلاعهم على ما وقفت عليه نتيجة لقاءاتها مع رئيسات الجمعيّات، واستأذنت لإجراء لقاء في دار الفتوى يجمع رئيسات الجمعيّات بسماحته ورئيس دائرة الأوقاف، وكانت تقرير اللّقاء على الشّكل التّالي:

بتاريخ ٢٣ أيلول ٢٠٢١ ليوم الخميس
وفي ظلّ ما يواجهه البلد اليوم من أزمات وتخبّط على كافّة الأصعدة ،والانشغال اليوميّ بالمسؤوليّات الملقاة على عاتق الفرد والمؤسّسات، وبدعوة من الباحثة غنى عيواظة بقسماطي من جامعة الجنان، تمّ لقاء الجمعيّات الخيريّة النّسائيّة

مع دار الفتوى في طرابلس .

فقد استضافت دار الفتوى في طرابلس هذا اليوم عددًا من الجمعيّات ، وتمّ اللّقاء بسماحة مفتي طرابلس والشّمال الشّيخ محمّد إمام ، ورئيس دائرة الأوقاف الإسلاميّة الشّيخ بسّام البستاني ، ورئيس دائرة الشّؤون الدّينيّة الشّيخ فراس بلوط ،ومهندس الأوقاف حازم عيش ، وعضو المجلس الإسلاميّ الشّرعيّ الأعلى الشّيخ أمير رعد، ومدرّس الفتوى في مكتب سماحة المفتي فضيلة الشّيخ شادي الشّيخ، وعميد كلّيّة الآداب في جامعة الجنان الدّكتور هاشم الأيّوبي، وممثّلين عن بيت الزّكاة .

هدف اللّقاء إلى تعريف سماحة المفتي للجمعيّات بالأوقاف الإسلاميّة وأنواعها الذّرّيّ والخيريّ، وأنّ أوّل وقف حصل في عهد النّبيّ صلّى الله عليه وسلّم، وقد انكبّ المسلمون سابقًا من كلّ الطّبقات على وقف أملاكهم ولو بسيطة، وأموالهم، وأراضيهم خدمة للمسلمين وطمعًا في ثواب الصّدقة الجارية، ودعمًا لنظام الوقف.

حتّى باتت الأوقاف الإسلاميّة في طرابلس من أغنى الأوقاف، لكنّ نظام الإيجارات اليوم، بنسبته المتدنّيّة، حال دون المردود المرتفع للعقارات المستأجرة ، فلم تتمكّن الأوقاف بعدها من تلبية حاجات المسلمين. كذلك الإيجارات المتداخلة دون توثيق لعقد الإيجار يقلّل نسبة الاستفادة من الأوقاف.

ودعا سماحة المفتي:

- إلى ضرورة إعادة الوحدة والتّكاتف مع دار الفتوى والأوقاف الإسلاميّة ، لتحجيم العمل وتوفير الجهود ووضع الطّاقات في إطارها الصّحيح.
- وإلى ضرورة نشر ثقافة الوقف في المجتمع، لا سيّما للأجيال القادمة، ورفع وعي الوازع الدّينيّ عند النّاس للحفاظ على الأوقاف، فهي مسؤوليّة المجتمع المدنيّ بالتّوازي معها، وعدم الانجرار وراء كلّ خبر مُغرِض، فالقضيّة تبدأ من استرجاع الثّقّة، والوقف هوّيّتنا، ويشبهنا وينتمي لمجتمعنا، والكلّ معنيّ، وعلينا أن نكون أبناء هذه القضيّة.

وأكّدت كلمة رئيس الأوقاف الإسلاميّة على ضرورة الالتفاف حول الأوقاف ، والعمل جارٍ حاليًّا على إعادة مسح لعقارات الأوقاف ووضع

خطّة تطويريّة للعمل .

وتوالت الكلمات لعميد كلّيّة الآداب والدّراسات الإسلاميّة في جامعة الجنان، ورئيس دائرة الشّؤون الدّينيّة ومهندس الأوقاف وممثّلي بيت الزّكاة، وطرحت أسئلة من رئيسات الجمعيّات الخيريّة النّسائيّة ، لتنتهي الجلسة بالتّأكيد على ضرورة اللّقاء والتّعاون المستمرّ بين دار الفتوى والجمعيّات الخيريّة في طرابلس لما فيه خير البلد ومصلحة أبنائه.

ومن المهمّ في هذا الجانب الإضاءة على السّيّدة الدّكتورة منى حدّاد يكن رئيسة جمعيّات، وهي سيّدة من نسيج هذه المدينة وحاملة شعلة تميّزها كمدينة للعلم والعلماء، مشكاة خير وعلم ودعوة ومثال يحتذي وأثر يتّبع، من مواليد طرابلس، لبنان ١٢ أيار 1943، وزوجها هو مؤسّس الجماعة الإسلاميّة ورائد الحركة الإسلاميّة لبنان، حائزة على ليسانس اللّغة العربيّة وآدابها من جامعة بيروت العربية ١٩٧٠، وعلى دبلوم الدّراسات المعمّقة في الدّراسات الإسلاميّة الحديثة ١٩٨٧م، وعلى دبلوم الدّراسات المعمّقة في الدّراسات الإسلاميّة الحديثة ١٩٩٢ من السّوربون (فرنسا)، وعلى دكتوراه في تاريخ الفلسفة الإسلاميّة ١٩٩٢ من السّوربون (فرنسا)، وعلى رتبة أستاذ مشارك ثم رتبة أستاذ.

- تولّت رئاسة جامعة الجنان منذ تأسيسها في العام ١٩٨٨ حتّى 2013م سنة وفاتها رحمها الله.

من إنجازاتها:

• تولّت التّدريس في المدارس الرّسمية مدّة أربع سنوات.

• أسّست مدارس جنّة الأطفال ثمّ ثانويّة الجنان في طرابلس والأقضية التي حولها عام ١٩٦٤.

• أسّست جمعيّة الرّابطة النّسائيّة الإسلاميّة المعروفة بنشاطاتها الإسلاميّة والاجتماعيّة منذ عام ١٩٧٢، مع لفيف سيّدات، ومن بنودها أن تؤول أموال وممتلكات الجمعيّة إذا حلّت إلى وقف الرّابطة الخيريّة العامّ (الأوقاف الإسلاميّة)، على أن تصرف وتخصّص لمنطقة خدماتها.

• أسّست مبرّة الرّابطة النّسائيّة الإسلاميّة لرعاية الأيتام والمعوّقين وأصحاب الحاجات عام ١٩٨١.

• عضو مؤسّس رابطة إحياء التّراث الفكريّ في طرابلس والشّمال.

• عضو مجلس الأمناء في الاتّحاد النّسائيّ الإسلاميّ العالميّ.

• عضو مؤسّس لرابطة آل حدّاد في لبنان.

• أسّست جمعيّة الجنان الخيريّة المالكة لجامعة الجنان وكانت رئيسة لمجلس إدارتها.

• أسّست جامعة الجنان سنة ١٩٨٨ وتولّت رئاستها.

• أسّست دار الجنان لتحفيظ القرآن عام ١٩٨٩.

• أسّست مركز تعليم اللّغة العربيّة سنة ١٩٩٠.

• أسّست مركز حقوق الإنسان عام ١٩٩١.

• أسّست دار المنى للطّباعة والنّشر سنة ١٩٩٤.

• أسّست معهد الجنان الفنّيّ سنة ١٩٩٧.

• أسّست مؤسّسة فتحي يكن الفكريّة ـ الإنسانيّة عام ٢٠٠٩.

• أسّست مدرسة الجنان المجّانيّة في المنية الضّنّيّة عام ٢٠١١.

• تمّ انتخابها امرأة عام ٢٠٠٠م، في المؤتمر الدّوليّ الذي انعقد في بيروت تحت عنوان "المرأة واستشراف المستقبل" .

• تمّ انتخابها بالإجماع عام ٢٠٠١ لمنصب نائب رئيس مجلس الأمناء في الاتّحاد النّسائيّ الإسلاميّ العالميّ.

• تمّ انتخابها بالإجماع رئيسة المجلس العالميّ للعالمات المسلمات في المؤتمر العام الذي أقيم في لبنان ٢٠١٠ م.

• أسّست حزب الشّباب والتّغيير عام ٢٠١٢م.

فما كان للباحثة أن تغفل في بحثها هذا عن عمل المرأة الخيريّ في طرابلس كأمثال الدّكتورة منى حدّاد يكن.

- **وعن الشّقّ الثّاني:** قامت الباحثة بالسّؤال عن نساء قد ساهمن بجزء من الوقف بتبرّعات ماليّة بقيت محبوسة في أصل العقار، أو في أمور غير منقولة، ونظرًا لكثرة المتبرّعات حصرت الباحثة الأمر فيمن برزت في تبرّعها لجهة قيمة المبلغ الماليّ، أو لجهة إعطاء عقار كامل لصالح وقفٍ يتمّ إنشاؤه، أي ببيعه وضمّ ماله للوقف الأصليّ، علمًا أنّ معظم مالكي هذه الأوقاف هم رجال، فلا يدخلون في حيّز هذا البحث.

وقد قامت الباحثة بزيارات ميدانيّة عديدة، للبحث عن مساهمة النّساء في الوقف الخيريّ، أو من خلال اتّصالات كثيرة لتعذّر الوصول مباشرة للشّخص المدير لهذا الوقف، بما يخصّ مساهمة النّساء في وقفه الخيريّ

- وكان أبرزها زيارة بيت الزّكاة والخيرات بفرعه في طرابلس لبنان، وبرئاسة الدّكتور محمّد علي ضنّاويّ الذي، وإن خانته الذّاكرة حينًا، كان يغلبها بعلمه أحيانًا كثيرة.

وبيت الزّكاة هو وقف خيريّ خاصّ فيه أملاك وأموال منقولة ومعنويّة، والمتولّي هو مجلس أمناء يتعدّى الشّخص الواحد، ويعتبر أمينًا على مال الوقف، ووكيلًا عن المستحقّين، ولا يقبل قوله في الصّرف إلّا في مستند رسميّ، وهذا هو دور بيت الزّكاة يمارسه عبر الهيئة العليا له التي تقوم بجمع المال من الدّاخل والخارج ، زكاةً وصدقة وتبرّعًا، عقارًا ومنقولًا، ثمّ تقوم بتنظيم عمليّات توزيع الزّكاة والخيرات على المستحقّين، وفق دراسات وسندات صرف أصوليّة، كما أشارت المادّة 41 المذكورة، وهي بتوزيعها على المستحقّين ممّن ذكرهم الله في قوله تعالى:" إنّما الصّدقات للفقراء"، فتكون بحقّ وكيلة عنهم تدافع عن حقّ الفقير والمسكين والعاجز والمريض والأرملة واليتيم وسائر الأصناف الأخرى

ممّن يأخذ حكمهم، توصل إليهم الحقوق، وتقيم لهم المشاريع التي تعود عليهم بالنّفع والخير، من مستشفى ومبرّة ومدرسة ومشغل ومعهد للتّأهيل المهنيّ، وسوى ذلك ممّا يعتبر (في سبيل الله)[1].

وقد قدّم لنا مدير بيت الزّكاة إفادة بأبرز أسماء المتبرّعات في الوقف، كما يلي:

تفيد إدارة وقف بيت الزّكاة والخيرات - لبنان أنّ هناك سيّدات كريمات ساهمن في التّبرّع لصالح عقارات تعود لوقف البيت وهنَّ التّالية أسماؤهن:

-الحاجّة "إقبال إمام" في عقار رقم ٤٨٢١/16 زيتون طرابلس وهو عبارة عن شقّة سكنيّة.

-الحاجّة "عائشة عويضة" ساهمت بتبرّعات في عقار ٥ب/٧٥٥ زيتون طرابلس/١٦ (مسجد الأبرار) التّابع لوقف بيت الزّكاة والخيرات-لبنان.

-الحاجّة "هند سرور" ساهمت بتبرّعات في العقار ٥ب/٧٥٥ زيتون طرابلس/16 مجمع الأبرار (بناء طابق) في المدرسة (ابن خلدون حاليًّا) التّابع لوقف بيت الزّكاة والخيرات-لبنان.

-الحاجّة "ممدوحة السّيّد" ساهمت بتبرّعات في العقار ١٣١٤٩/20 المنية/الضّنّيّة باسم مجمّع ممدوحة التّربويّ.

إلى جانب سيّدات كريمات (فاعلات خير)، آثرن عدم ذكر أسمائهن، تبرّعن لصالح وقف بيت الزّكاة والخيرات-لبنان بشكل عام دون تخصيص.

وللبيان أعطيت هذه الإفادة.

[1] - العجل، رضوان، **المجتمع المدنيّ ودوره التّنمويّ**، دار الإيمان للطّباعة والنّشر والتّوزيع، طرابلس-لبنان، ط1، 1440ه-2019م، ص123.

مدير البيت

أ. كرامي شلق

ومن مساهمات المرأة اليوم في وقف الحميديّ الخيريّ في منطقة الزّاهريّة الذي يديره، حسب نصّ الحجّة الشّرعيّة، مجلس أمناء، وبتواصل الباحثة مع رئيس مجلس الأمناء للوقف فضيلة الشّيخ وليد علّوش، تمّ عرض أسماء السّيّدات اللّواتي ساهمن في وقف قسم منه من خلال وقف عقار تابع لهم لصالحه، أو وقف مبلغ من المال له، على النّحو التّالي:

- **تعريف وقف الحميديّ الخيريّ:**

1- الوقف الحميديّ الخيريّ تأسّس سنة ١٩٩٨م، وهو امتداد للجنة مسجد الحميديّ الزّاهريّة، كان اسمه مسجد الحميديّ البلد، تديره لجنة تأسّست سنة 1977م، تطوّر عملها على أرض الواقع، فأنشأت وقف الحميديّ الخيريّ في سنة 1998م، لم يحتوي بدايةً على أيّ عقار سوى شقّتان، وهما مستوصف الحميديّ الطّابق الأوّل الذي اشترته اللّجنة من الحاجّ محمّد حربا، ثمّ أوقفت هاتين الشّقّتين، وعلى أساسهم أنشأ الوقف. وبعدها بدأ هذا الوقف يتوسّع، والنّاس تتبرّع له، من خلال باب الجامع، فالشّقّتان تمّ شراءهما من أموال المصلّين بعد صلاة الجمعة، وبعدها أصبح، ولله الحمد، للنّاس ثقة بهذا الوقف، وأصبحت تزداد أمواله وعقاراته، وساهم الكثير من النّاس منهم الرّجال والنّساء المتبرّعين. وصار عنده عقارات وقف، وقفها أشخاص بعينهم سواء أكانوا رجالًا أو ونساء، وهناك عقارات شاركوا فيها نساء ورجال. والعقار الكبير الذي تمّ أخذه لمستشفى

الحميديّ، وسعره أربعة مليون دولار، ومن بعدها تمّ شراء عقار آخر بقيمة سبع مئة ألف دولار، وقد شاركوا فيه آلاف الرّجال والنّساء. ومنهم أشخاص تبرّعوا بمبالغ كبيرة، وأشخاص بمبالغ صغيرة.

يوجد للوقف صندوق زكاة، ومدرسة تحفيظ قرآن كريم، ومستوصف الحميديّ الطّبّيّ الخيريّ، وأنشطة كثيرة تساعد فقراء وأيتام. يوجد في صندوق الزّكاة حوالي ١٣٠٠ عائلة أرامل وأيتام ومطلّقات مكفولين طبّيًّا، بالإضافة لمساعدات عينيّة شهريّة، ومساعدات ماليّة لعائلات منهم، والبعض يحصل فقط على مساعدة عينيّة. ويساعد الوقف كلّ فقراء المدينة منذ وقت الثّورة حتّى هذا اليوم، إذ يقوم بتوزيع حصص غذائيّة على آلاف العائلات شهريًّا. وهو يسعى الوقف لتحقيق كلّ أهدافه بعون الله تعالى.

2- طريقة إحصاء تبرّعات أو تسجيلها في ملفّات وقف الحميديّ: بالنّسبة للتّبرّعات، لا أحد يتبرّع إلّا بموجب إيصال، فالكلّ يتمّ تسجيل أسمائهم، ومقدار المبلغ الذي تبرّعوا به، ما عدا الذين يتبرّعون يوم الجمعة بصندوق الجامع على بابه. وعند نهاية التّبرّعات يحدّد تاريخ يوم التّبرّع ومجموع التّبرّعات في ملفّ.

3- الهدف من إنشائه: هدف اجتماعيّ- خيريّ - صحّي - تربويّ - دينيّ، الخ..

ومن جملة أهدافه بالمجال التّربويّ والتّعليميّ: دعم الطّلّاب وإنشاء المدارس وإنشاء الجامعات. ومن الأهداف الصّحّيّة: إنشاء المستوصفات والمستشفيات الجامعيّة وغيرها. ومن الأهداف الاجتماعيّة: إنشاء صندوق للزّكاة وكفالة الأرامل والأيتام. والوقف لديه أهداف كثيرة، مثل الأهداف الإعلاميّة: كإنشاء مؤسّسات إعلاميّة وتطوير المناهج التّربويّة.

ومن نماذج تبرّعات النساء لهذا الوقف، حيث صرن مساهمات فيه ، دون التّطرّق لمن تبرّعت بمبالغ متوسطة، ومن لم ترغب بذكر الاسم لم يدوَّن اسمها:

- عقار محلّ في أبي سمراء، وقفته الحاجّة درّيّة كمال المصريّ الشعراني رحمها الله توفّيت سنة 2018م، وكان حقّ الاستثمار لها مدى الحياة ومن ثمّ ملك الرّقبة للحميديّ، وكان فقط من أجل تدريس القرآن الكريم، فيُصرف من عائداته لتدريس القرآن الكريم، ونحن لدينا مدرسة الحميديّ لتحفيظ القرآن الكريم، نأخذ من إيجار المحلّ ونضعه في رواتب الأساتذة الذين يدرّسون في هذه المدرسة.
- عقار وقفته أخت لنا في الله جزاها الله عنّا كلّ خير، وهي مازالت على قيد الحياة حفظها الله ، موجود في منطقة سوق الأحد، ومع انتظار انتقال السّوق في الوقت القريب لنتمكّن من إقامة مشروع خيريّ فيه إن شاء الله تعالى.
- عقار وقفته سيدة ما زالت على قيد الحياة حفظها الله، حقّ الاستثمار لها وملك الرّقبة للحميديّ، ومعاملته الآن في العقاريّة لم تنتهي بعد. وهي تتمنّى ألّا يظهر اسمها لأنّ ما قامت به هو لوجه الله تعالى، ولا تريد أن يعلم أحد بهذا الموضوع.
- وهناك أيضا شقّة في منطقة الزّاهريّة لسيّدة أخبرتنا أن نبيعها ونضع المبلغ في المستشفى. فلذلك لم نعمل لها سند تمليك، فهي كانت قد قامت بوكالة عزل لمجس أمنة الوقف، وعندما تباع يوضع مبلغها بمستشفى الحميديّ، وهي عقار شقّة في منطقة الزّاهريّة المقسوم ٢٤ للعقار ١٦٧٥.
- وهناك محلّ وقفته سيّدة تحت مستشفى الحميديّ، أعطتنا فيه سند تمليك، وحقّ الاستثمار لها مدى الحياة وملك الرّقبة للحميديّ.
- وهناك أيضاً إيصالان، إيصال لسيّدة تبرعت بخمسين ألف دولار لأرض مستشفى الحميديّ، والإيصال الثّاني أيضا بقيمة خمسين ألف دولار، تبرّعت فيه لأرض مستشفى الحميديّ، فصارت متبرّعة بمئة ألف دولار، وأيضًا اسمها واضح على الوصل ولكن رجاء عدم إبراز اسمها، لأنّ عملها لوجه الله لا تريد أن يعرف أحد اسمها.
- وإيصال لسيّدة تبرّعت ب مئتيّ ألأف دولار أميركيّ لصالح الوقف، ولم يتمّ إبراز الوصل لعدم رغبتها بذكر اسمها.

- وهناك شقّة تبرّع فيها رجل وزوجته وابنته، مكانها مقابل المنشيّة على التّلّ، وقد تبرّعوا بها كي يتمّ بيعها ووضع المبلغ لأرض المستشفى، وتمّ بيعها ولله الحمد ودفعنا المبلغ دفعة من سند الأرض للمستشفى.
- ويوجد إيصال مثل دفتر شيكّات بقيمة خمسين ألف دولار، وغيره لسيّدة تبرّعت بمبلغ وقدره مئة ألف دولار وضع كذلك من ثمن أرض المستشفى.
- العقارات الموجودة للمستشفى: ٥١٥٠ ـ ٥١٥١ ـ ٥١٥٢ ـ ٥١٥٣ ـ ٥١٥٤ ــ ٥١٥٦، وعن العقار ٥١٥٤، فهناك سيّدة وقفته هي وأولادها، عن روح زوجها رحمه الله في أرض المستشفى في بساتين طرابلس.
- وأيضًا هنالك سيّدة، هي من أوائل المتبرّعين بمبلغ كبير لمشروع المستشفى، حيث أنّها تبرّعت بثلاثين ألف دولار لعقار المستشفى، دُفع كدفعة أولى من ثمن أرض المستشفى.
- هناك أشخاص تبرّعوا بمبالغ كبيرة، مثل سيّدة من كندا تبرّعت بمبلغ شراء مكنة لترقّق العظم للوقف، بسعر يقارب ثلاثين أو خمسة وثلاثين ألف دولار. وهناك أخت أخرى تبرّعت بالمبلغ الباقي للمكنة أيضًا حوالي ثلاثين ألأف دولار أميركيّ، جزاهما الله خيرًا.
- والكثير من المتبرّعات لا نستطيع إحصاء أسمائها، وقيمة تبرّعاتها، في مدّة زمنية محدودة للحاجة للعودة إلى الدّفاتر منذ 20 سنة وأكثر، فحاولنا عرض نموذج تقريبيّ للمتبرّعات دون ذكر المبالغ المتوسّطة، مع جزيل ثواب عمل الجميع.

ومن جميل ما صادفت الباحثة خلال بحثها عن مساهمة النّساء بإنشاء الوقف:

1- مساهمتها في الوقف التّعليميّ من بناء طابق فوق مسجد الوديع في منطقة القبّة لتعليم القرآن الكريم والعلوم الشّرعيّة ، بعدد من الغرف تمّ وضع اسم السّيّدة المتبرّعة على باب الغرفة، وعن دور المرأة المسلمة في إحياء

دور الوقف الإسلاميّ في مسجد الوديع كمساهمة فيه، أوضح ناظر الوقف فيه الشّيخ محمّد الدّالاتي ما يلي:

- أولاً لا شكّ أنّ المرأة المسلمة تسهم في بناء هذا المجتمع كما يسهم الرّجل، بل ربّما في بعض الأحيان أكثر.
- ومن الأمور التي اهتمّت بها المرأة المسلمة -كما الرّجل- قضيّة الوقف الإسلاميّ على أنواعه وصوره وأشكاله المتعدّدة تحفيظ القرآن الكريم وتعليم السّنّة المطهّرة وتعليم علوم الآلة التي تقوم بها مصالح الدّنيا وكفالة الأيتام والإحسان إلى المرضى بعلاجهم ودعمهم ماديًّا ومعنويًّا إلى غير ذلك.
- وخاصّة أنّ الوقف يعتبر من الصّدقات الجارية للعبد يجري ثوابها بعد موته ولما له من أهمّيّة في تقديم الخير المستمرّ للنّاس عامّةً -إن أحسنوا استثماره- كلّ ذلك زاد من اهتمام المرأة المسلمة بالوقف.
- وبحكم أنّي ناظر وقف الوديع لتعليم القرآن الكريم والحديث الشّريف في منطقة القبّة في طرابلس الشّام، فلقد كنت شاهدًا على هذا الاهتمام الملفت الذي أظهر عظيم دور المرأة في الإنفاق في سبيل الله وإحياء دور الوقف التّعليميّ. فمن اللّحظة الأولى التي أعلنّا فيها إنشاء معهد التّعليم سارعت الأخوات بالمساهمة المادّيّة والمعنويّة لإتمام بنائه.
- فاق العدد ٢١ امرأة وكانت إحداهنّ تضرب بسهم عن نفسها وسهم آخر عن أبيها أو عن أخيها أو عن زوجها المتوفّى. ممّا ساعد على الانتهاء من بناء الوقف بفضل الله تعالى ثمّ بفضل مساهمتهنّ.

- **وحول الوقف:**
- اسم المسجد: الوديع
- سبب التّسمية أنّه موقوف لروح المرحوم بإذنه تعالى وديع محمّد كبّارة.
- وقفًا خاصًّا غير تابع لدائرة الأوقاف الإسلاميّة.
- تمّ افتتاحه كمصلّى سنة ٩٧م ثمّ مرّ بعدّة مراحل توسعة، حتّى أصبح مسجدًا كبيرًا من أهمّ مساجد طرابلس.

- يحوي قاعات الصّلاة ومنافعها للرّجال والنّساء، وقاعة المناسبات الاجتماعيّة، وغرفة إكرام الموتى ومعهد التّعليم وهو عبارة عن ٩ صفوف كبيرة وصالة كبيرة.

كتبه ناظر وقف الوديع لتعليم القرآن والحديث

الشّيخ محمّد الدّالاتي

2- امرأة محسنة من شمال لبنان، وهي تسكن في أستراليا منذ عقود، أحبّت أن تكافئ الأخوات المعلّمات في مركز لتحفيظ القرآن الكريم لجهدهنّ في تحضير وجبات شهر رمضان، بهديّة غير تقليديّة جارية في الدّنيا والآخرة، فضربت لكلّ واحدة منهنّ سهمًا في مستوصف وقف الوالدين الطّبّيّ الخيريّ، الذي قد تمّ إنشاؤه في منطقة القبّة طرابلس. وهو وقف ارتقى، بما يحويه من مؤهّلات وتميّز من مواصفات، ليكون مركزًا للرّعاية الصّحّيّة الأوّليّة مرخّصًا من وزارة الصّحّة في الجمهوريّة اللبّنانيّة.

وسبب التّسمية:

أوّلًا: أنّ إدارة الجمعيّة تعتبر المركز وقفًا خيريًّا عامّ المنفعة لأنّه قائم على أموال المتبرّعين، ومن أجل التّذكير بأهمّيّة الوقف.

وثانيًا: لِما لِكبارالسّنّ (الوالدين) علينا من حقّ بالرّعاية والاهتمام والإحسان .

ويحوي المركزستّ غرف معاينة وصالة انتظار وغرفة استقبال و صيدليّة وغرفة تعقيم مزدوجة ومطبخ ومكتب إداريّ ومختبر وغرفة داتا ومنافعها. ويشمل كافّة الاختصاصات، ويقدّم الخدمات الطّبّيّة بشكل شبه مجّانيّ والأدوية مجّانًا .

وعن دور المرأة في دعم المشاريع الإنسانية فيه:

كان للحاجّة أم جهاد جمعيّة "رؤية الإسلام" دور في تجهيز المختبر والمساهمة في تطوير مكنة تصوير الإيكو، حيث تبرّعت شخصيًّا وحضّت مثيلاتها من أهل الخير للتّبرّع فتمّ تجهيز المرحلة الأولى من

المختبر فقط، والتي تخوّلنا إجراء بعض الفحوصات وتقديمها بثمن الكلفة لأهل المنطقة، كما وتمّ تأمين جزء من ثمن (بروب كارديالك) لتصوير إيكو قلب أطفال، كما وتكفّلت الحاجّة أم نسيم عبر جمعيّة "قوّامين" بتسديد بقية المبلغ ليكتمل عمل مكنة الإيكو التي تغطّي كلّ أنواع صور الإيكو بثمن الكلفة فقط .

- ومن نماذج مساهمات المرأة في الوقف الإسلاميّ المعاصر، تقديمها تبرّعات مستمرّة، تدخل عبر الوقف إلى المستفيدين مباشرةً عبر وقف علِّمني، ووقف إشراقة الكائنين في بولفارد فؤاد شهاب في مدينة طرابلس، ولم ترغبن بذكر أسمائهنّ.
ووقف "إشراقة" هو أكاديميّة تربويّة وتعليميّة تستهدف الفتية النّاشئة من المناطق المحرومة بمختلف الأساليب التّعليميّة والتّربويّة لتحدّ من ظاهرة التّسرّب المدرسيّ، وتؤهّلهم ليرتقوا بأنفسهم ويكونوا نواةً صالحة، تشارك بفاعليّة في بناء المجتمع وتعيد لشمال لبنان رونقه وصبغته الحضاريّة.
أمّا وقف "علِّمني" فهو وقف يسعى لتأمين منح جامعية للطّلّاب الجامعيّين المتفوّقين المعسرين، وبرامج تنمويّة شاملة ليحقّقوا العمق المعرفيّ والمهارات العالية، والقيم الرّاقية، ممّا يؤهّلهم لبناء مجتمعاتهم وتطويرها.

كذلك توجّهت الباحثة بزيارة إلى قسم الهندسة في بلديّة طرابلس لجهة سؤاله عمّا إذا كانت البلديّة قد أعطت موافقة لنساء بإنشاء وقف سبيل ماء عامّ على طرقات المدينة، وبشروط تحدّدها البلديّة، فأتى الجواب ب "لا"، وقد يوجد مثلًا من أنشأ السّبيل عن روح والدته أو غيرها.

النّتائج

النّتائج التي توصّلت إليها الباحثة بعد هذا العمل المتواصل تكمن فيما يلي:

1. معالم المدينة التي نسكنها تخبرنا عن شريعتنا، فما الوقف في الإسلام إلّا سنّة نبويّة متجسّدة في مبانٍ، ومساجد، ومدارس، وسقيا ماء.
2. التّاريخ هو التّراث، وأهمّه شريعة المرء التي ينتهجها.
3. تنوّعت أنواع الوقف، وتنوّع اعتماده وكلّ ذلك وفقًا لأحوال المجتمع، من نهضةٍ لدور الأوقاف، أو الحاجة لإعادة انطلاقها عند انحباس الأداء لظروف خارجيّة.
4. الوقف حاجة ماسّة للمجتمعات المسلمة نظرًا لشموليّتها لكلّ جوانب الحياة، تزدهر بازدهارها.
5. ضرورة التّمسّك بمؤرّخي كلّ مدينة، فهم وقف بشريّ علميّ لا يقلّ أهمّيّة عن البناء.
6. قدرة الوقف على التّنوع والتّطوّر بحسب حاجات المجتمع، ممّا يفسّر مرونة الشّريعة الإسلاميّة.
7. تختلف دوائر الأوقاف من بلدٍ لآخر بحسب النّظام المتّبع فيها.
8. قوّة المجتمع في قوّة أداء دائرة الأوقاف الإسلاميّة.
9. الأوقاف ثروة احتياطيّة لخزّان البشر، يحفظهم من نوائب الدّهر.
10. نجاح الأوقاف يعتمد على قدرات من يتولّاها، والوازع الدّيني لهم.
11. ضرورة وجود هيكل ونظام داخليّ متعدّد المهام لدوائر الأوقاف بما يضمن نجاح المهام الموكلة إليهم.
12. المرأة مكلّفة كما الرّجل من حيث تطبيق السّنّة النّبويّة، والانكباب على أعمال الخير.
13. ظروف البلد المختلفة تؤثّر على أداء الأوقاف الإسلاميّة، فلزم المجاراة والتّماشي مع الواقع قدر الإمكان.
14. العلم بالشّيء يشجّع على أدائه، كما هو حال وقف النّساء.
15. الشّواهد على تطوّع المرأة في العمل الخيريّ كثيرة، ولا تنقطع، ينبغي البحث عنها وتسليط الضوء عليها.
16. تأثّر حال المرأة والمجتمع بالمفاهيم الفكريّة السّائدة يعيق العمل.
17. الحاجة للتّوسّع في الوظائف الدّينيّة باتت حاجة اليوم، لا سيّما توجّه المرأة للدّراسة الشّرعيّة.
18. البحث الدّائم قد يسهم في تغيّر حال المجتمع.

19. قبول مشاركة المرأة في العمل الاجتماعيّ، بشروط ملائمة لها، يشجّعها على عمل الخير.
20. فكرة رفض الرّجل لأداء المرأة وأنّها لا تصلح للكثير من الوظائف، يضيّع العديد من الفرص.

التّوصيات

خرجت الباحثة بعد هذا العرض بتوصيات على النّحو التّالي:

1. عرض الباحثة على لجان المؤتمر إمكانيّة إرسال لجنة تطويريّة تأهيليّة من بلد له تجربة ناجحة ورائدة في دوائر الأوقاف عنده، بعد التّنسيق مع سماحة المفتي ودائرة الأوقاف الإسلاميّة، بما يدفع عجلتها نحو التّطوير والتّقدّم أكثر.
2. ضرورة التّوعية المجتمعيّة المكثّفة للوقف الإسلاميّ، فاسمه بحدّ ذاته صار تراثًا كاد أن يندثر.
3. حين ننظر للأوقاف الإسلاميّة على أنّها قلعة المسلمين وحصنهم المادّيّ والاقتصاديّ، لزم شراكتها مع الكثير من المؤسّسات لجهة التّطوير بعقد بروتوكولات معينة على التّحسين.
4. تقديم كتاب إلى الجهة المعنيّة بضرورة تقليص مدّة القضايا التي تخصّ الأوقاف في المحكمة، لضمان سرعة إقرار الحكم فيها، حفاظًا على المصلحة العامّة للجميع.
5. رفع كتاب إلى مفتي الجمهوريّة اللّبنانيّة بطلب توسيع ملاك الوظائف لتشارك المرأة فيها أكثر، وتعدّد القائمين بالوظيفة للتّخفيف من الضّغط على الأوقاف.
6. ضرورة مراجعة القوانين كلّ فترة وأخرى، والبحث في صلاحيّتها عمّا آلت إليه المجتمعات بعد حين.

7. الاهتمام بالإعلام الخاصّ بالأوقاف، فهو النّاطق الرّسميّ لها، والذي يتحدّث عنها، عند أدائها وظيفتها، ويصل لأكبر شريحة ممكنة في الدّاخل والخارج.
8. العمل على إيجاد صفحة إلكترونيّة خاصّة بالأوقاف الإسلاميّة، تثقّف، وقد يوجد فيها زاوية اقتراحات تخفّف من زحمة المواعيد في مكتبها، وتشجّع من لا يرغب بالحضور أن يبدي رأيه أو يدعم أو غير ذلك من خلاله.
9. إيجاد قسم بحث علميّ في دائرة الأوقاف يقيّم كلّ فترة العمل، ويدوّن الصّعوبات والمنجزات، بما يسهّل الأمر على طلّاب الشّريعة بتناول الوقف في أبحاثهم الجامعيّة.
10. التّنسيق مع كلّيّات الشّريعة لجهة تطبيق مادّة الأوقاف الدّراسيّة بالحضور الميدانيّ للدّائرة والتّعرّف عليها عن قرب.
11. المراقبة المستمرّة لأداء الموظّفين في الدّائرة، لأنّ نجاحها يعكس نجاح المسلمين.
12. القيام بزيارات مستمرّة لأصحاب الدّعم المادّيّ، وحثّ الجميع على إنشاء وقف .
13. إبراز نجاح الوقف في الأبحاث في الأزمات حينما فشلت باقي الأنظمة الاقتصاديّة في الضّائقة العالميّة.
14. إنشاء اتّحاد وقفيّ عالميّ يتمّ فيه ربط دوائر الأوقاف في كلّ البلدان، وتقديم المساعدة لمن يحتاج الدّعم المادّيّ الخارجيّ، أو التّطويريّ والاستشاريّ.
15. إقامة مؤتمرات دوريّة لمؤسّسات ودوائر الأوقاف مباشرةً، وليس للباحثين عنهت، ويمكنهم حضور المؤتمر.
16. وضع موظّفين للعلاقات العامّة خاصّة يتولّون نشر فكرة الأوقاف، والتّردّد إلى منتديات الحوار لطرح هذا الأمر.
17. التّنظيم المستمرّ للحجج الوقفيّة، والأرشفة الدّائمة لها يجذب الباحثين، والرّاغبين في الوقف برؤية تنظيمه وتقسيمه الموازي لباقي المؤسّسات.
18. تحديث برامج دوائر الأوقاف المؤسّساتيّ بشكلٍ دائم.

19. توحيد فهرس المعلومات عن المستحقّين للصّدقات، مع جمعيّات البلد من أجل توزيع عادل على جميع المحتاجين.
20. إرسال كتاب شكر خاصّ من دائرة الأوقاف، سرًّا، لكلّ من أوقف حثًّا وتشجيعًا للنّاس، وإن دخل في حيّز الصّدقات.
21. تقسيم المهام بين دوائر الأوقاف ومع الجمعيّات المدنيّة يحسّم من سير عمل الجميع.
22. فسح المجال أمام المتطوّعين للعمل في دائرة الأوقاف بالمضمار العامّ، وذلك بعد تدريبهم.
23. إعطاء تسهيلات لمن أراد أن يوقف، في مجالات أخرى، كأن يتمّ الاتّفاق بإعفائه من رسوم معيّنة.
24. متابعة المؤتمرات حول الوقف لمتابعة ودراسة أوضاعه دوريًّا.
25. النّظر في الأمور العالقة والمعوّقة للأوقاف، ومحاولة فرز موظّف لها في تلك المؤسّسات يتابع عملها.
26. الأرشفة الدّائمة للأوقاف يريح الدائرة والموظّفين والقادمين إليها.
27. متابعة هذا البحث لجهة إيجاد أوقاف جديدة للنّساء في طرابلس لم يتمّ ذكرها فيه.

المراجع

- الرّازي، محمّد، **مختار الصّحاح**، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، طبعة جديدة، 1415ه- 1995م.

السّباعي، مصطفى، **من روائع حضارتنا، المكتب الإسلاميّ**، دار الورّاق للنّشر والتّوزيع، الرّياض، ط1، 1420ه-1999م.
- العجل، رضوان، **المجتمع المدنيّ ودوره التّنمويّ**، دار الإيمان للطّباعة والنّشر والتّوزيع، طرابلس-لبنان، ط1، 1440ه-2019م.
- العيدونيّ، وداد، **حماية القاصرين في نظم الوقف بلاد المغرب والأندلس**.،مجلّة أوقاف، الكويت، عدد ١٣، (1428ه-٢٠٠٧م).

- القحف، **الدّور الاقتصاديّ للوقف في التّصوّر الإسلاميّ**، ندوة السّياسة الاقتصاديّة في إطار النّظام الإسلاميّ، المعهد الإسلاميّ للبحوث والتّدريب، جدّة، ط ١، 1418ه- ١٩٩٧م.
- الموصلّي، عبدالله، **الاختيار لتعليل المختار**، دار الكتب العلميّة، بيروت- لبنان، ط3، 1426 هـ - 2005 م.
- تدمريّ، عمر، **تاريخ طرابلس السّياسيّ والحضاريّ عبرالعصور**، مطابع دار البلاد، طرابلس-لبنان، ط1، 1398ه-1978م.
- تدمريّ، عمر، **تاريخ وآثار مساجد ومدارس طرابلس في عصر المماليك**، دار البلاد للطّباعة، طرابلس، ط1، 1394ه-1974م.
- تدمريّ، عمر عبد السّلام، **وثائق نادرة من سجلّات المحكمة الشّرعيّة بطرابلس**، مؤسّسة المحفوظات الوطنيّة، د. ط، 1422ه- ٢٠٠٢م.
- عيش، حازم، مهندس الأوقاف، تقرير رفع من مهندس أوقاف طرابلس إلى رئيس دائرة الأوقاف طرابلس ضمن القسم الهندسيّ، بعنوان أعمال الهندسة في الأوقاف 2020م.
- منصور، هاني، **الوقف ودوره في التّنمية الاجتماعيّة**، دار البشائر الإسلاميّة، بيروت، ط1، 1430ه-2009م.

المواقع الإلكترونيّة:

- https://www.kalimatayiba.org/index.php/2014-04-23-09-36-06.
- الصّفحة الرّسميّة للمديريّة العامّة للأوقاف الإسلاميّة في لبنان، https://www.facebook.com/AWQAF.ORG.LB/.
- لقاء مع المحقق المؤرخ د. عمر عبد السلام تدمري (1) | إضـــاءات (wordpress.com).

وفيما يلي ملحق للبحث وضعت فيه الباحثة الملفّات التي أعدّتها عن قسم كبير من الجمعيّات الخيريّة النّسائيّة في طرابلس، لجهة التّعرّفعليها أكثر عن قرب، وكذلك بعض الوثائق والمستندات والإيصالات الماليّة، وصور لأوقاف طرابلسيّة، تبقى لتاريخ طرابلس في هذه الحقبة بإذن الله سبحانه.